



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد نقدي و مالي



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر
أكاديمي

واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي (BEA) – وكالة بني صاف

تحت إشراف الدكتورة :

- واسطي أسماء

من إعداد الطالبتين:

- كريو نعيمة

- دامو خضرة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة عين تموشنت	أ. حرطاني عبد المجيد
مشرفا	جامعة عين تموشنت	أ. واسطي أسماء
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	أ. مناد امحمد

السنة الجامعية: 2025 – 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

(رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يقول المصطفى ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»، فمن باب الوفاء والاعتراف بالجميل يسعدني في مستهل هذا العمل المتواضع أن أتقدم بعميق الشكر وجزيل الامتنان إلى كل من أسدى إليّ يد العون في مسيرة إنجاز هذه المذكرة.

أجزل الشكر وأوفاه إلى أستاذتي المشرفة الكريمة التي لم تبخل عليّ بعلمها ووقتها وتوجيهاتها السديدة، وكانت نعم المرشدة الأمانة التي تضيئ الطريق بصبرها وحكمتها وخبرتها العلمية الواسعة. وأتوجه بالشكر الموصول والتقدير الصادق إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقراءة هذه المذكرة وتقييمها، فلهم منا كل الاحترام والتقدير.

وأشكر القائمين على إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على ما قدموه طوال مسيرتنا الدراسية من علم ومعرفة وتوجيه وإرشاد.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الخالص إلى موظفي البنك الجزائر الخارجي – وكالة بني صاف BEA – على تعاونهم وتسهيلهم الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة.

وفي ختام المطاف، الشكر موصول لكل من قدّم دعاءً صادقاً أو كلمة مشجعة أو معلومة مفيدة، فكل هذه العطاءات كانت رصيдаً ثميناً في مسيرة إنجاز هذا العمل.

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة...

إلى من غرس في نفسي حب العلم والفضيلة، وكان لي سنداً ودعماً طيلة حياته. إلى من أفقده في يوم ناجحي هذا، غائباً عن عيني وحاضراً في قلبي... والدِّي العزيز "رحمه الله وجعل مثواه الفردوس الأعلى من الجنة".

إلى نبع الحنان وعطر الحياة... أُمِّي الغالية

إلى من سهرت الليالي وصنعت من دعواتها جسراً لنجاحي، إلى منبع العطاء والتضحية التي لولاها لما بلغت هذا المقام، أطل الله في عمرها وحفظها لي تاجاً فوق رأسي.

إلى عائلتي الكريمة...

إلى كل من يجمعني بهم الدم والروح، إلى إخوتي وأخواتي وكل من ساندني من قريب أو بعيد، وكانوا لي عوناً ودعماً في مسيرتي العلمية الى جميع طلاب دفعة 2025/2026 تخصص اقتصاد نقدي ومالي و الى جميع الأساتذة والمسؤولين كلية علم الاقتصاد وعمال الإدارة.

أهديكم جميعاً ثمرة جهدي و ثمرة هذا التخرج.

إهداء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من أفنى عمره لينير دربي... أبي العزيز.

إلى نبع الحنان والرضا، من دُعاؤها سرّ توفّيق... أُمّي الغالية.

حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى رفيق دربي، وسندي في الحياة، من شاركني الطموح والجهد... زوجي الغالي. إلى

من من أجلهم كافحت، وبوجودهم تبتسم الحياة... قرّة عيني أولادي الأحباء. إلى من

يشتد بهم عضدي، ويسعد بهم قلبي... أختي الغالية وإخوتي الأعزاء.

إلى عائلتي الكريمة، كبيراً وصغيراً، كل باسمه ومقامه.

إلى الصديقتين الوفيتين اللتين تقاسمت معهما لحظات التعب والفرح... شهيناز وفوزية. إلى كل

من مدّ لي يد العون والمساندة، وشجّعني ولو بكلمة طيبة طوال مسيرتي.

وإلى السيدة المديرة الفاضلة والمحترمة، التي قدمت لي يد المساعدة والتوجيه، ولم تبخل عليّ بتسهيلات

التمينة لإتمام هذا العمل.

أهديكم جميعاً ثمرة جهدي ونجاحي

فهرس المحتويات

شكرو تقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
ملخص الدراسة	
المقدمة العامة	

الفصل الأول: الإطار النظري الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية

تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الصيرفة الإسلامية	3
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الصيرفة الإسلامية	3
الفرع الأول: مفهوم الصيرفة في اللغة والاصطلاح	3
الفرع الثاني: نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها في الجزائر	5
المطلب الثاني: مميزات وعمليات الصيرفة الإسلامية	8
الفرع الأول: الخصائص الجوهرية الصيرفة الإسلامية	8
الفرع الثاني: عمليات وصيغ الصيرفة الإسلامية مقارنة بين البنك الإسلامي والتقليدي	9
المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الإسلامية وتجاربها في البنوك العمومية	13
الفرع الأول: التحديات الرئيسية الصيرفة الإسلامية	13
الفرع الثاني: بعض التجارب الدولية والوطنية في البنوك العمومية	14
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	19
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية	19
المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية	21

المطلب الثالث: دراسة مقارنة للنتائج السابقة وتحديد الفجوة البحثية	23
خلاصة الفصل الأول.....	24
الفصل الثاني: دراسة حالة الصيرفة الإسلامية - بنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف	
تمهيد.....	26
المبحث الأول: تقديم الشباك الإسلامي ببنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف.....	27
المطلب الأول: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي (BEA) - وكالة بني صاف	27
الفرع الأول: تعريف ونشأة بنك الجزائر الخارجي (BEA) - وكالة بني صاف.....	27
الفرع الثاني: مهام وخدمات بنك الجزائر الخارجي (BEA) - وكالة بني صاف.....	28
المطلب الثاني: تجربة شبك الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي (BEA) - وكالة بني صاف	29
الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي.....	29
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه النواظ الإسلامية بنك الجزائر الخارجي (BEA) - وكالة بني صاف.....	31
المطلب الثالث: حسابات وصيغ التمويل في الصيرفة الإسلامية - وكالة بني صاف	32
الفرع الأول: الحسابات المتاحة في شبك الصيرفة الإسلامية- وكالة بني صاف.....	32
الفرع الثاني: صيغ التمويل المتاحة في شبك الصيرفة الإسلامية - وكالة بني صاف.....	34
المبحث الثاني: واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي (BEA)	36
المطلب الأول: بيانات الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي (BEA).....	36
الفرع الأول: الموارد والحسابات.....	36
الفرع الثاني: تمويلات شبك الصيرفة الإسلامية - وكالة بني صاف.....	39
المطلب الثاني: طريقة منح التمويل في مربحة العقارات لدى وكالة بني صاف.....	41
الفرع الأول: الدراسة التقييمية في إطار اتفاقية المربحة العقارية.....	41
الفرع الثاني: نموذج تطبيقي لدراسة حالة تمويل مربحة عقارية في وكالة بني صاف... ..	43

48	 خلاصة
49	 الخاتمة العامة
52	 قائمة المراجع والمصادر
	 الملاحق

قائمة الجداول :

الجدول رقم	العنوان	الصفحة
(1 - 1)	التطور التاريخي لأبرز مؤسسات الصيرفة الإسلامية عالمياً	6
(2 - 1)	مقارنة شاملة بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي	12
(3 - 1)	الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر وتطوره التاريخي	18
(4 - 1)	ملخص الدراسات السابقة ومقارنة نتائجها	24
(1 - 2)	موارد الصيرفة الإسلامية – وكالة بني صاف – الوحدة: دينار جزائري	37
(2 - 2)	تمويلات الصيرفة الإسلامية (الاستخدامات) – وكالة بني صاف – الوحدة: دينار جزائري	39

الملخص بالعربية:

تناولت الدراسة واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تجربة بنك الجزائر الخارجي (BEA) خلال الفترة 2020-2026، بالاعتماد على تحليل البيانات والتقارير الرسمية. وتوصلت إلى أن الصيرفة الإسلامية شهدت تطوراً ملحوظاً بفضل الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، مما ساهم في تعزيز التمويل المالي وزيادة الإقبال على المنتجات الإسلامية، خاصة صيغة المرابحة. ومع ذلك، لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالإطار الضريبي، وضعف التأهيل والتكوين، وغياب سوق مالية إسلامية متكاملة، الأمر الذي يحد من توسعها وتحقيق كامل إمكاناتها.

الكلمات المفتاحية: الشبايبك الإسلامية، بنك الجزائر الخارجي (BEA)، التمويل الإسلامي.

Résumé :

Cette étude a examiné la situation des guichets islamiques en Algérie à travers l'expérience de la Banque d'Algérie Extérieure (BEA) sur la période 2020-2026 en s'appuyant sur l'analyse de données et de rapports officiels. Elle a conclu que les guichets islamiques ont connu un développement remarquable grâce aux réformes législatives et réglementaires, ce qui a contribué à renforcer le financement et à accroître la demande pour les produits islamiques, en particulier la formule de la murabaha. Toutefois, elles restent confrontées à des défis liés au cadre fiscal, au manque de qualification et de formation, ainsi qu'à l'absence d'un marché financier islamique intégré, ce qui limite leur expansion et les empêche de réaliser pleinement leur potentiel.

Mots-clés : guichets islamiques, Banque d'Algérie Extérieure (BEA), financement islamique.

مقدمة عامة:

يشهد الاقتصاد العالمي منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات هيكلية عميقة طالت مختلف الأنشطة والقطاعات، وكان من أبرزها الصعود الملحوظ للصيرفة الإسلامية بوصفها منظومة مالية متكاملة ومتميزة، ترسم معالمها مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء القائمة على الربط الوثيق بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، وتحريم الربا والغرر والجهالة، واعتماد مبدأ المشاركة في الغنم والغرم أساساً للعلاقة بين البنك ومتعامليه.

وقد أبدت الصيرفة الإسلامية قدراً عالياً من الصمود والمرونة في مواجهة أعتى الأزمات المالية العالمية، ولا سيما أزمة الرهن العقاري الأمريكي عام 2008 التي كشفت بجلاء الهشاشة البنوية للنظام المالي التقليدي القائم على الرفع المالي المفرط والمضاربة على المشتقات المجردة من أي قيمة اقتصادية حقيقية. وقد أكدت تقارير صندوق النقد الدولي أن المؤسسات المالية الإسلامية أظهرت مستويات أعلى من الاستقرار والمتانة إبان تلك الأزمة، مما أسهم في تعزيز مصداقية هذا النموذج وزاد من إقبال الدول والمؤسسات عليه.

وتُقدّر أحدث تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية بما يتجاوز 4 تريليون دولار أمريكي بنهاية 2023، مع توقعات بتجاوزها حاجز 6 تريليون دولار بحلول عام 2026، في ظل معدلات نمو سنوية تتراوح بين 10% و15%. ويؤثر هذا الزخم الاستثنائي على مرحلة نضج مؤسسي حقيقي باتت معه الصيرفة الإسلامية رافداً استراتيجياً لا هامشاً في المنظومة المالية الدولية.

أما على الصعيد الجزائري، فقد باتت الصيرفة الإسلامية في قلب الاهتمام السياسي والاقتصادي، لا سيما بعد صدور النظام رقم 02-20 الصادر عن بنك الجزائر في مارس 2020، الذي أرسى للمرة الأولى في تاريخ المنظومة المصرفية الجزائرية إطاراً قانونياً واضحاً ومتكاملاً يُنظم عمليات الصيرفة الإسلامية ويحدد آليات تطبيقها في مختلف المؤسسات المصرفية. ثم جاء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 لعام 2023 ليُعَمِّق هذا الإطار ويمنحه مكانة تشريعية راسخة ضمن المنظومة القانونية المصرفية الجزائرية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر، بنسبة مسلمين تتجاوز 99% من إجمالي السكان، تمثل سوقاً واعداً للصيرفة الإسلامية تُقدّر بيانات وزارة المالية الجزائرية حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي فيها بما بين 4000 و6000 مليار دينار جزائري، وهي كتلة ترفض الدوران في القنوات المصرفية التقليدية لأسباب دينية، مما يجعل استقطابها عبر المنتجات الإسلامية المتوافقة مع الشريعة رهاناً استراتيجياً محورياً لتعزيز الشمول المالي وتقليص الاقتصاد الموازي.

وفي هذا السياق، أقدم بنك الجزائر الخارجي (BEA) – وهو من أعرق البنوك الخارجية الجزائرية وأوسعها انتشاراً جغرافياً – على إطلاق شبائيك إسلامية متخصصة ضمن وكالاته المنتشرة عبر ربوع الوطن. وتتمحور هذه الدراسة حول تحليل هذه التجربة الرائدة وتقييم واقعها وتحدياتها وأفاقها.

في ضوء التحولات التشريعية المتسارعة والإصلاحات الهيكلية الجوهرية التي تشهدها المنظومة المصرفية الجزائرية، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل المحوري الآتي:

مقدمة عامة

ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية لحالة بنك الجزائر الخارجي (BEA) في ظل التحديات الراهنة؟

الأسئلة الفرعية

1. ما المقصود بالصيرفة الإسلامية، وما الأسس الشرعية والمبادئ الفقهية التي تقوم عليها وتميّزها عن الصيرفة التقليدية؟
2. ما المنتجات والخدمات الإسلامية التي يُقدّمها بنك الجزائر الخارجي عبر شبائكه الإسلامية، ومدى تنوعها وكفايتها؟
3. ما التحديات الرئيسية التي تعترض مسار الصيرفة الإسلامية في البنك الجزائري الخارجي (BEA)، وما الاستراتيجيات الكفيلة بمعالجتها؟

فرضيات الدراسة

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ مامدى اسهام الإصلاحات القانونية والتنظيمية الأخيرة، ولا سيما النظام 20-02 والقانون 23-09، في نمو وتوسع الصيرفة الإسلامية في البنوك الخارجية الجزائرية، خاصة في بنك الجزائر الخارجي الذي أطلق شبائكه إسلامية متخصصة استقطبت شرائح واسعة من المتعاملين؟.
- ✓ هل تستحوذ صيغة المراجعة حصة الأسد من إجمالي المحفظة التمويلية الصيرفة الإسلامية محل الدراسة ؟ .
- ✓ ماهي ابرز التحديات الهيكلية متعددة الأبعاد (ضريبية وبشرية ومالية ومجتمعية) التي لاتزال تُعيق التطور الكامل الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي BEA ؟.

أسباب اختيار الموضوع

تتضافر جملة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية في تحفيز اختيار هذا الموضوع دون سواه، يمكن إجمالها فيما يلي:

- الراهنية والأهمية المتجددة: تزامن الدراسة مع مرحلة تحولات تشريعية وتطبيقية استثنائية في قطاع الصيرفة الإسلامية الجزائرية.
- الفجوة البحثية: شح الدراسات الأكاديمية المتخصصة في تجربة البنوك الخارجية الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية، ولا سيما بنك BEA.
- البُعد الاجتماعي والاقتصادي: ارتباط الصيرفة الإسلامية بهوم المواطن وتطلعاته في إيجاد بدائل مالية شرعية تُلبّي احتياجاته اليومية.

• البُعد التنموي: دور الصيرفة الإسلامية المحتمل في تعزيز الشمول المالي واستقطاب الكتلة النقدية الموازية. أهمية الدراسة وأهدافها

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من زاويتين: علمية وعملية.

على الصعيد العلمي، تُسهم الدراسة في إثراء الرصيد المعرفي المتعلق بالصيرفة الإسلامية في البنوك الخارجية الجزائرية، وتقديم تحليل معمّق لتجربة BEA في ضوء مستجدات الإطار التشريعي.

على الصعيد العملي، تقدم الدراسة نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق يمكن أن تستفيد منها إدارات البنوك الخارجية وصانعو السياسات المصرفية في تطوير منظومة الصيرفة الإسلامية وتعزيز كفاءتها. وتتمحور أهداف الدراسة في: استيعاب الإطار المفاهيمي والتاريخي للصيرفة الإسلامية في الجزائر، ودراسة التجارب الدولية في البنوك الخارجية وتحليل تجربة BEA تحليلًا نقدياً معمّقا، وتقديم خارطة طريق للتطوير المستقبلي.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة موضوعياً على واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك الخارجية الجزائرية مع التركيز على BEA، وزمانياً على الفترة 2020-2026، ومكانياً على الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

صعوبات الدراسة

أما أبرز الصعوبات المواجهة فتتمثل في: شح البيانات الإحصائية التفصيلية الخاصة بالشبابيك الإسلامية في BEA، وحداثة التجربة مما يُقلّل من الدراسات الأكاديمية المتخصصة. **منهجية الدراسة**

اعتمد في إنجاز هذه الدراسة منهجان متكاملان: المنهج الوصفي التحليلي لاستيعاب الإطار النظري وتحليل التجارب والتشريعات، ومنهج دراسة الحالة لتحليل تجربة BEA بالتعمق والتدقيق.

هيكل الدراسة

من أجل دراسة حالة بنك الجزائر الجزائر BEA تم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين:

الفصل الأول نظري يتناول الإطار المفاهيمي والتجارب المقارنة والدراسات السابقة،

والفصل الثاني تطبيقي يُخصّص بالكامل لدراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (BEA) .

الفصل الأول

الإطار النظري الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية

تمهيد :

تُعدّ الدراسة النظرية لأي ظاهرة اقتصادية أو مالية بمثابة البوصلة الموجهة للبحث، حيث لا يمكن إرساء قواعد تحليل تطبيقي رصين ودقيق دون الاستناد إلى أرضية مفاهيمية صلبة تؤصل للمتغيرات وتضبط أبعادها الحاكمة. وفي سياق هذه الدراسة المتمحورة حول الصيرفة الإسلامية، يكتسب الإطار النظري أهمية مضاعفة؛ نظراً لخصوصية هذه المنظومة المالية التي تدمج بين القواعد الاقتصادية الوضعية والمقاصد الشرعية الإسلامية، مما يتطلب تفكيراً دقيقاً لبنيتها الهيكلية والوظيفية.

بناءً على ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تشييد إطار نظري وتأصيلي متكامل، يشكل الحجر الأساس والركيزة المعرفية التي يرتكز عليها الفصل التطبيقي اللاحق. إن هذا التمهيد النظري ليس مجرد سرد للمفاهيم، بل هو أداة تحليلية تهدف إلى فهم آليات عمل المصارف الإسلامية، وتتبع مسارها التطوري، ومقارنتها بالمنظومة المصرفية التقليدية السائدة، لضمان قراءة النتائج التطبيقية اللاحقة في سياقها الصحيح.

الفصل الأول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية المطلب الأول: نشأة و مفهوم الصيرفة الإسلامية الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية

تعريف الصيرفة الإسلامية

تعددت التعريفات الاصطلاحية للصيرفة الإسلامية تبعاً لاختلاف المداخل المعتمدة، ويمكن استعراض أبرزها على النحو الآتي:

• تعريف الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: يُعرّفها بأنها «مؤسسات مالية وسيطة تلتزم التزاماً تاماً وشاملاً في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية والإدارية بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الكلية¹».

• تعريف النظام 20-02 الجزائري: نصّت المادة الثانية منه على أن «تُعدّ عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد»، وهو تعريف إجرائي عملي يرسم الخط الفاصل بين المعاملتين الإسلامية والتقليدية في السياق التشريعي الجزائري².

• التعريف الجامع: يمكن تعريف الصيرفة الإسلامية بأنها منظومة مصرفية شاملة تُقدّم خدمات وأدوات تمويلية وادخارية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق ثلاثة محاور: تحريم الفائدة الربوية، وتحريم الغرر والجهالة، والالتزام بتوافق المعاملات مع مقاصد الشريعة الكبرى.

المرتكزات الشرعية الحاكمة للصيرفة الإسلامية

تقوم الصيرفة الإسلامية على منظومة متماسكة من المرتكزات الفقهية الشرعية التي تُشكّل هويتها الجوهرية وتُميّزها عن سواها:

1. **تحريم الربا وإلغاء الفائدة المصرفية:** يُمثّل هذا المبدأ الركيزة الأولى والأعمق في بنيان الصيرفة الإسلامية، إذ جاء التحريم القاطع صريحاً في القرآن الكريم: ﴿وَأَدَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275).

ويشمل هذا التحريم كل زيادة مشترطة على رأس المال في عمليات الإقراض، سواء أكانت محددة مسبقاً أم متغيرة وفق مؤشرات السوق. وعلى أساسه، يستبدل البنك الإسلامي آلية الفائدة بصيغ تعاقدية شرعية متنوعة

¹ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، دليل المصطلحات المصرفية الإسلامية، القاهرة، 2019، ص. 12.

² بنك الجزائر، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 2020، المادة 2.

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

كهامش الربح في المربحة، ونصيب الأرباح في المشاركة، وبديل الإيجار في الإجارة¹

2. **تحريم الغرر والجهالة الفاحشة:** يشترط الفقه الإسلامي أن تخلو المعاملات المالية من الغرر، أي الجهالة في عناصر العقد الجوهرية كمحل العقد وثمرته وأجله والجهة المتعاقدة، وذلك لأن وجود هذه الجهالة مظنة للنزاع ومُفض إلى الظلم. وهذا يعني عملياً أن البنوك الإسلامية تمتنع عن المنتجات المالية المعقدة التي تنطوي على مخاطر مجهولة كبيع المشتقات المالية.

3. **مبدأ الغنم بالغرم (المشاركة في الربح والخسارة):** تُجسّد هذه القاعدة الفقهية جوهر التمييز بين النموذج الإسلامي ونظيره التقليدي. فمن يطمح في الاستفادة من عوائد الاستثمار ينبغي أن يتحمّل قسماً من مخاطره ومن احتمالات خسارته، خلافاً للبنك التقليدي الذي يضمن لنفسه الفائدة بصرف النظر عن نتيجة المشروع الممول.

4. **ربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي:** تشترط المصرفية الإسلامية وجود أصل مادي ملموس كمحل لكل عملية تمويلية، سواء أكان سلعة أم خدمة أم عقاراً أم مشروعاً إنتاجياً، مما يُرسّخ العلاقة العضوية بين القطاع المالي والنشاط الاقتصادي الحقيقي، ويُجفّف منابع المضاربة المالية البحتة.

5. **الرقابة الشرعية المستقلة:** تشترط معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة في كل مؤسسة مالية إسلامية، تتشكّل من علماء متخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية، وتضطلع بالتحقق من مطابقة المنتجات والعقود للأحكام الشرعية قبل إقرارها وإطلاقها.²

127. ، ص 5، ج 2002¹ الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثامنة،

¹² صديقي، محمد نجات الله، المصرفية الإسلامية: النظرية والتطبيق، ترجمة محمد زهير السهموري، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2000، ص. 67.

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

الفرع الثاني: نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها في الجزائر أولاً: الجذور التاريخية للصيرفة الإسلامية عبر العصور

لا يمكن استيعاب الصيرفة الإسلامية المعاصرة دون استحضار جذورها التاريخية الممتدة في صميم الحضارة الإسلامية. فمنذ فجر الإسلام، كانت عقود المضاربة والمشاركة والسلم تُمثل الآليات التمويلية الرئيسية التي تحركت بها عجلة التبادل التجاري بين المدن والحضارات. وكان النبي ﷺ نفسه قد مارس المضاربة التجارية مع السيدة خديجة رضي الله عنها قبل البعثة النبوية، مما يمنح هذه الصيغة التمويلية شرعية تاريخية عميقة. وقد وثق المؤرخ صبحي لبيب أن النشاط التجاري في الحضارة الإسلامية الوسيطة اعتمد على عقود المضاربة اعتماداً رئيسياً، واصفاً إياها بأنها شكلت نواة «الرأسمالية التجارية الإسلامية»¹

وخلال العصر العباسي، ازدهرت مؤسسة الصرف في الحضارة الإسلامية، إذ كان الصرافون يمارسون عمليات مصرفية متنوعة كالإيداع والتحويل عبر الصكوك التي تشبه الشيكات الحديثة، وكان لها دور محوري في تيسير التجارة الدولية الممتدة من الأندلس إلى الصين.

ثانياً: النشأة الحديثة للصيرفة الإسلامية 1963-2000

شهدت الستينيات من القرن العشرين الميلاد الفعلي للصيرفة الإسلامية الحديثة بمعناها المؤسسي:

• 1963 – تجربة ميت غمر (مصر): تُعدّ تجربة بنوك الادخار المحلية في مدينة ميت غمر المصرية، التي أطلقها الاقتصادي الدكتور أحمد النجار عام 1963، البذرة الأولى للصيرفة الإسلامية الحديثة على مستوى العالم. فرغم محدودية نطاقها الريفي، أثبتت هذه التجربة الجدوى التطبيقية لمبادئ الصيرفة الإسلامية القائمة على المضاربة الشرعية².

• 1971 – بنك ناصر الاجتماعي (مصر): أرسى هذا البنك في قانون إنشائه مبدأ نفي الفائدة أخذاً وعطاءً، ليكون أول مؤسسة مصرفية حكومية تتبنى هذا الخيار صراحة.

• 1975 – اللحظة التأسيسية الفارقة: شهد هذا العام تأسيس مؤسستين فارقتين، هما: بنك دبي الإسلامي أول بنك تجاري إسلامي خاص متكامل في العالم، والبنك الإسلامي للتنمية بوصفه الذراع التمويلية الدولية لمنظمة التعاون الإسلامي¹.

¹ Labib, Subhi Y., «Capitalism in Medieval Islam», The Journal of Economic History, Vol. 29, No. 1, Cambridge University Press, 1969, pp. 79-96.

² النجار، أحمد، بنوك بلا فوائد: تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976، ص. 34.

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

• 1991 – هيئة المحاسبة والمراجعة AAOIFI: تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين وضعت المعايير المحاسبية والشرعية والحوكمة للصناعة بأسرها.

الجدول رقم (1 - 1): التطور التاريخي لأبرز مؤسسات الصيرفة الإسلامية عالمياً

لأهمية التاريخية	الدولة	السنة	المؤسسة / الحدث
أول تجربة إسلامية ناجحة في العالم	مصر	1963	بنوك الادخار ميت غمر
أول بنك حكومي بلا فوائد	مصر	1971	بنك ناصر الاجتماعي
أول بنك إسلامي تجاري خاص متكامل	الإمارات	1975	بنك دبي الإسلامي
أول مؤسسة دولية إسلامية حكومية	المملكة العربية السعودية	1975	البنك الإسلامي للتنمية
نموذج خليجي رائد للخدمات الإسلامية الشاملة	الكويت	1977	بيت التمويل الكويتي
انطلاق التجربة الماليزية الرائدة	ماليزيا	1983	بنك ماليزيا الإسلامي
أول هيئة معايير إسلامية دولية	البحرين	1991	AAOIFI
مجلس الخدمات المالية الإسلامية الدولي	ماليزيا	2002	IFSB
انتشار الصيرفة الإسلامية في الغرب	المملكة المتحدة	2014	صكوك بريطانيا السيادية

البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2023، جدة، المملكة العربية السعودية، 2023، ص. 8¹.

8. ، ص 2023، جدة، المملكة العربية السعودية، 2023 البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي ¹

ثالثاً: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر – المراحل الثلاث

مرّت الصيرفة الإسلامية في الجزائر بثلاث مراحل تاريخية متتالية ومتميزة في سماتها وظروفها:

المرحلة الأولى: مرحلة الغياب في ظل الاقتصاد الاشتراكي (ما قبل 1990)

في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي الموحّد الذي سادت الجزائر طوال العقود الأولى بعد الاستقلال، كانت الدولة تحتكر القطاع المصرفي بالكامل عبر بنوك عمومية تخضع لرقابة حكومية مشددة وتعمل وفق منطق التخطيط المركزي البعيد عن آليات السوق. وكان التمويل يتم أساساً بتوجيهات السلطة المركزية لصالح المؤسسات العمومية الكبرى، دون أي اعتبار لقواعد الربحية أو الكفاءة الاقتصادية. وفي هذا المناخ، لم يكن من مجال للحديث عن بنوك إسلامية خاصة أو شبابيك الصيرفة الإسلامية¹.

المرحلة الثانية: مرحلة الانفتاح المحدود (1991-2019)

مع صدور قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الذي شكّل انعطافة تاريخية في مسيرة الإصلاح المصرفي الجزائري بفتح الباب أمام رساميل القطاع الخاص والأجنبي، تأسّس بنك البركة الجزائري عام 1991 بوصفه أول بنك إسلامي في البلاد، ثمرة لشراكة بين مجموعة البركة المصرفية الدولية وصندوق التنمية الوطنية الجزائري. وفي عام 2008، جاء مصرف السالم الجزائر ليكون المؤسسة الإسلامية الثانية برأسمال خليجي. غير أن هذه الفترة شهدت تهميشاً للصيرفة الإسلامية بسبب غياب الإطار القانوني المتكامل والمنافسة غير المتكافئة مع البنوك التقليدية المدعومة من الدولة².

المرحلة الثالثة: مرحلة التأسيس والتعميم المؤسسي (2020 – اليوم)

شكّل صدور النظام رقم 02-20 عن مجلس إدارة بنك الجزائر بتاريخ 15 مارس 2020 نقطة التحول التاريخية الحقيقية في مسيرة الصيرفة الإسلامية الجزائرية. فقد جاء هذا النظام ليحدّد للمرة الأولى، وبصورة واضحة وشاملة، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، وأتاح للبنوك العمومية فتح شبابيك إسلامية متخصصة ضمن هيكلها التنظيمي القائم. ثم جاء القانون 09-23 لعام 2023 ليؤسّس هذا الاختيار تشريعياً وينظّم الهيئة الشرعية

¹ بلغرسة، عبد اللطيف، المنظومة المصرفية الجزائرية: الإصلاح والتحديات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017، ص. 22-30.

² بوجال، محمد، الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الواقع والأفاق، منشورات جامعة وهران، 2018، ص. 27.

الوطنية¹

المطلب الثاني: مميزات وعمليات الصيرفة الإسلامية

الفرع الأول: الخصائص الجوهرية للصيرفة الإسلامية

أولاً: الالتزام الشامل بأحكام الشريعة الإسلامية

وهي الخاصية المحورية الأم التي تُهيمن على جميع معاملات البنك الإسلامي دون استثناء. وتتجلى في وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة داخل كل مؤسسة تتولى مهمة الفحص والتحقق من مطابقة المنتجات والعقود والمعاملات لأحكام الشريعة الإسلامية قبل إقرارها وإطلاقها في السوق. وتتمتع هذه الهيئة باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية وتُقدّم تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة، مما يُحقق الفصل بين التوجيه الشرعي والقرار التنفيذي².

ثانياً: استبدال الفائدة بصيغ شرعية متنوعة

استناداً إلى الحكم القرآني الصريح بتحريم الربا، يستعاض البنك الإسلامي عن الفائدة المصرفية بمنظومة من الآليات التعاقدية الشرعية المتنوعة، أبرزها: هامش الربح في عقود البيع كالمrabحة، ونسبة من الأرباح المحققة في عقود الشراكة كالمضاربة والمشاركة، وبديل الإيجار في عقود الإجارة. وهكذا يبقى البنك الإسلامي حاضراً في الدورة الاقتصادية ومحققاً للعوائد، لكن عبر آليات تعاقدية حلال لا عبر إقراض الأموال بفائدة مسبقة محددة. ويستوجب هذا التحوّل تغييراً جوهرياً في هيكل المنتجات والعمليات والمحاسبة والرقابة.

ثالثاً: مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (PLS)

تُعدّ هذه القاعدة المرتكز النظري الأعمق للصيرفة الإسلامية، وهي أساس العلاقة بين البنك ومستثمريه. تقوم على مبدأ «الغنم بالغرم»، أي أن المشاركة في عوائد الاستثمار تستوجب المشاركة في مخاطره وخسائره. ويتجلى تطبيقها في صيغتي المضاربة والمشاركة اللتين تُتيحان للبنك والعميل الاستفادة معاً من نجاح المشاريع وتحمل تبعات إخفاقها وفق الاتفاق. وهذا يُرسّخ علاقة شراكة حقيقية بدلاً من العلاقة الدائنية والمدينية في النموذج التقليدي.

رابعاً: ربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي

تشتدّ المصرفية الإسلامية وجود أصل حقيقي ملموس كمحل لكل عملية تمويلية، مما يُنشئ

¹ بنك الجزائر، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 2020-16

² بوجال، محمد، الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الواقع والأفاق، منشورات جامعة وهران، 2018، ص. 27.

رابطاً عضوياً وثيقاً بين القطاع المالي والنشاط الاقتصادي الحقيقي، ويُجفّف منابع المضاربة المالية البحتة. وقد أكدت الدراسات أن هذا الارتباط يُقلّل من احتمالية نشوء فقاعات مالية مصطنعة، وهو ما أثبتته الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي جرفت في طريقها منظومة التمويل التقليدي المبنية على الرفع المالي المفرط والمشتقات المجردة من أي قيمة حقيقية.

خامساً: الفترة الشرعية وأخلاقيات التمويل

لا يجوز للبنوك الإسلامية تمويل الأنشطة والمشاريع المحرمة شرعاً كصناعات الكحول والتبغ والإباحية والأسلحة وغيرها، مما يُضفي على هذا النظام طابعاً أخلاقياً مسؤولاً يتوافق مع ما يُعرف حديثاً بـ«التمويل المسؤول اجتماعياً» (SRI) ومبادئ الاستثمار المستدام¹

سادساً: الشفافية والرقابة المزدوجة

تلتزم البنوك الإسلامية بمستوى مرتفع من الشفافية والإفصاح تجاه عملائها ومساهميها، ويخضع أداؤها لرقابة مزدوجة: رقابة مالية من البنك المركزي، ورقابة شرعية من الهيئة الشرعية الداخلية والهيئة الوطنية المرجعية.

الفرع الثاني: عمليات وصيغ الصيرفة الإسلامية

في مقابل المحظورات الشرعية، أجاز الفقه الإسلامي جملة من العقود والصيغ التعاقدية التي تُشكّل الأدوات التشغيلية الأساسية للبنوك الإسلامية، يمكن تصنيفها في فئتين: عقود التبادل وعقود الاشتراك.

أولاً: عقود التبادل

• **المرابحة (Mourabaha):** عقد بيع يُدّ د فيه ثمن الشراء والتكاليف الإضافية ويُضاف إليها هامش ربح متفق عليه مسبقاً. يشتري البنك السلعة ويمتلكها أولاً ثم يبيعها للعميل بثمن أجل. وتُعدّ المrabحة الأداة التمويلية الأولى في مجمل البنوك الإسلامية عالمياً، إذ تتجاوز حصتها في كثير من الأحيان 60-70% من إجمالي التمويلات. وتتنوع تطبيقاتها بين مرابحة السيارات والعقارات والسلع الاستهلاكية وتمويل المؤسسات.

• **الإجارة المنتهية بالتمليك (Ijara Muntahia Bittamleek):** عقد إيجار يُنشئ البنك بموجبه أصلاً مُعيّناً ويؤجره للعميل مقابل أقساط دورية منتظمة، مع الوعد بنقل ملكية الأصل للعميل في نهاية مدة التأجير عند استيفاء جميع الأقساط. وتُستخدم في تمويل الأصول الثابتة ذات القيمة العالية كالعقارات والمعدات الصناعية²

¹ IMF, «Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options», op. cit., p. 5.

² IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2023, op. cit., p. 12.

• **الاستصناع (Istisna):** عقد لبناء أو تصنيع أصل محدد وفق مواصفات يُحددها الطالب، يتولى البنك بموجبه تمويل عملية البناء أو التصنيع وتسليم المنتج النهائي في الأجل المتفق عليه. يُستخدم في تمويل البناء والإسكان ومشاريع البنية التحتية.

• **السلم (Salam):** عقد بيع أجل تُدفع فيه الأموال حاضرةً مقابل سلعة تُسلم في المستقبل وفق مواصفات ومواعيد محددة مسبقاً. يُستخدم على نطاق واسع في تمويل القطاع الزراعي وتمويل دورة الإنتاج.

ثانياً: عقود الاشتراك

• **المضاربة (Moudharaba):** عقد شراكة بين رأس المال والعمل، يُقدّم فيه البنك (رب المال) رأس المال كاملاً ليدبره الشريك الآخر (المضارب) في نشاط تجاري أو استثماري، على أن تُوزع الأرباح المحققة وفق النسبة المتفق عليها، في حين تقع الخسارة على رأس المال وحده في حال عدم تقصير المضارب.

• **المشاركة (Moucharaka):** عقد شراكة يساهم فيه البنك والعمل معاً في رأس مال المشروع، ويشتركان في إدارته وفي توزيع الأرباح والخسائر بحسب نسبة حصة كل طرف. وثمة صيغة «المشاركة المتناقصة» يبيع فيها البنك حصته تدريجياً للعمل حتى يصبح الأخير المالك الوحيد¹

• **الصكوك الإسلامية:** أدوات مالية إسلامية قابلة للتداول تُصدرها الشركات والحكومات لجمع التمويل وفق الصيغ الإسلامية المختلفة. تُمثل حصصاً في ملكية أصول أو مشاريع أو نشاط استثماري، وتُعدّ البديل الإسلامي للسندات التقليدية. وقد تجاوز حجم إصداراتها العالمية 800 مليار دولار بنهاية 2023.

¹ بنك الجزائر، النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16،

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

الفرع الثالث: مقارنة بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي

تتجلى الفوارق الجوهرية بين النموذجين في أبعاد متعددة تكشف أن الاختلاف لا يقتصر على مجرد إزالة الفائدة وتعويضها بهامش ربح، بل يمتد إلى اختلاف جذري في الفلسفة الاقتصادية والمرجعية القيمية وهيكـل العلاقات التعاقدية:

أولاً: على صعيد الأساس الفلسفي والقيمي

يقوم البنك التقليدي على الفلسفة الرأسمالية النيوليبرالية التي تُعلي من شأن الربح وتعتبر المال سلعة لها ثمن هو الفائدة. في المقابل، يركز البنك الإسلامي على منظومة قيمية توحيدية تُخضع النشاط الاقتصادي لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويرى في المال وسيلة للتنمية وأداة لإعمار الأرض لا غاية في حد ذاتها¹

ثانياً: على صعيد آلية تحقيق العائد

يُقرض البنك التقليدي بفائدة ثابتة أو متغيرة مستحقة بصرف النظر عن نتيجة الاستثمار الممول، مما يعني أن المقترض يتحمل وحده مخاطر الاستثمار بينما يضمن البنك عائده. في المقابل، يلجأ البنك الإسلامي إلى آليات متنوعة تعكس نتائج الاستثمار الفعلية، مما يُنشئ توازناً في توزيع المخاطر والعوائد.

ثالثاً: على صعيد طبيعة الوساطة المالية

يؤدي البنك التقليدي دور الوسيط المالي البحت الذي يقترض من المودعين ثم يُقرض للمقترضين محققاً فارق الفائدة. أما البنك الإسلامي فيُجسّد دوراً أكثر تركيباً وثراءً؛ فهو وسيط ومستثمر وتاجر وشريك في آنٍ واحد²

¹ المصري، رفيق يونس، المصارف الإسلامية، دار القلم، دمشق، 2012، ص. 78-95.

² الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، دليل المصطلحات المصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص. 88.

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية
الجدول رقم (1 - 2): مقارنة شاملة بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي

البنك التقليدي	البنك الإسلامي	وجه المقارنة
الفكر الرأسمالي وقوانين السوق الحرة	الشريعة الإسلامية ومقاصدها الكلية	الأساس الفلسفي
أساس الربحية ومحورها الرئيسي	مدرسة شرعاً وتُستبدل بصيغ تعاقدية	موقف الفائدة
وسيط مالي بحت (يقترض ويُقرض)	وسيط + مستثمر + تاجر + شريك	طبيعة الوساطة
دائن ومدين (علاقة قرض)	شراكة أو بيع/إجارة أو مشاركة	العلاقة مع العميل
ثابت أو متغير مُدد مسبقاً	متغير وفق نتائج الاستثمار الفعلي	آلية العائد
يتحملها المقرض وحده	مشاركة البنك في المخاطر بحسب العقد	توزيع المخاطر
مالية وتنظيمية فحسب	مالية (بنك مركزي) + شرعية (هيئة)	الرقابة
تعظيم ربح المساهمين	ربحية + اجتماعية + تنموية متوازنة	الأهداف
غير مقيدة بضوابط أخلاقية	مقيدة بالفلتر الشرعية (حلال فحسب)	المجالات الممولة
ممكن الانفصال (مضاربات مالية بحتة)	إلزامي عبر وجود أصل مادي	الارتباط بالاقتصاد الحقيقي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 2019؛ والمصري، رفيق يونس، المصارف الإسلامية، دار القلم، دمشق، 2012.

يتضح من هذه المقارنة أن الفارق بين النموذجين لا يقتصر على التقنيات المصرفية، بل يمتد إلى الفلسفة الاقتصادية الجوهرية. فالبنك الإسلامي يتعامل مع نفسه شريكاً في خلق الثروة الحقيقية، لا مجرد وسيط لبيع النقود بفائدة.

المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الإسلامية وتجاربها في البنوك العمومية
الفرع الأول: التحديات الرئيسية الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية

تواجه الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية منظومة متشابكة من التحديات يمكن تصنيفها في ثلاثة محاور كبرى:

أولاً: التحديات القانونية والضريبية

• **إشكالية الازدواج الضريبي:** في صيغ التمويل الإسلامي التي تنطوي على انتقالات متعددة للملكية، كمرابحة العقارات، قد يتحمل العميل ضريبة نقل الملكية مرتين: الأولى عند انتقالها من البائع الأصلي للبنك، والثانية عند انتقالها من البنك للعميل النهائي. وهذا يرفع التكلفة الفعلية للمنتج الإسلامي مقارنة بالتقليدي، ويُضعف تنافسيته. وقد عالجت دول كمصر والمملكة المتحدة وماليزيا هذه الإشكالية بنصوص قانونية خاصة تعتبر المرابحة معاملة ضريبية واحدة¹

• **قصور الأطر القانونية:** لا تزال قوانين التجارة والعقارات والمال في الجزائر في حاجة إلى مراجعة وتكييف يتيحان التطبيق السلس للعقود الإسلامية دون أعباء إضافية. فاشتراط تسجيل البنك مالكا للعقار في مرابحة العقارات يُرثب أعباء إدارية وتكاليف إضافية.

• **غياب الحوافز الضريبية:** على خلاف الدول الرائدة، لا يتضمن النظام الضريبي الجزائري حتى الآن تحفيزات ضريبية خاصة بالصيرفة الإسلامية من شأنها تعزيز تنافسيتها.

ثانياً: التحديات التنظيمية والبشرية²

• **نقص الكوادر البشرية المتخصصة:** يُعدّ شحّ الكفاءات البشرية المؤهلة في فقه المعاملات المالية الإسلامية والجوانب التقنية أحد أبرز التحديات البنوية. فكثير من موظفي البنوك تلقوا تكويناً مصرفياً تقليدياً بحتاً.

¹ بوزنيط، غالية وطويطو، محمد، «نحو إطار قانوني فعال لتوطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: التجربة الماليزية نموذجاً»، المنصة الجزائرية للبحث العلمي ASJP، المجلد 7، العدد 2، 2021، ص. 715-733.

² تقرير بنك الجزائر حول «تحديات تنمية الكفاءات في القطاع المصرفي الإسلامي»، منشور على الموقع الرسمي لبنك الجزائر، الجزائر،

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

• غياب أدوات إدارة السيولة الإسلامية: تفتقر الجزائر إلى سوق مالية إسلامية نشطة توفر أدوات الصكوك السيادية والخاصة، مما يربك البنوك الإسلامية في إدارة فوائضها.

• محدودية التكامل مع التأمين التكافلي: لا تزال منتجات التأمين التكافلي الموجهة للعملاء المصرفيين الإسلاميين غير متوفرة بشكل كافٍ.

ثانياً: التحديات الاجتماعية والثقافية

• نقص الوعي المجتمعي: لا يزال جزء من الجمهور يفتقر إلى فهم واضح لمبادئ ومنتجات الصيرفة الإسلامية وفوائدها، بل إن بعضهم يُسوّي بين البنك الإسلامي والخيري.

• الموروث الرافض للتعامل مع البنوك: يبقى تدينٌ من نوع خاص حائلاً دون إقبال بعض الشرائح على البنوك حتى الإسلامية منها.

• التحديات التنافسية: تهيمن البنوك التقليدية على المشهد المصرفي بشبكاتها الواسعة وخبرتها الطويلة وأسعارها التنافسية¹

الفرع الثاني: بعض التجارب الدولية والوطنية في البنوك العمومية

1. التجربة الماليزية (النموذج الأمثل):

من خلال دراسة التجربة الماليزية في مجال النوافذ الإسلامية، تبين أن لهذه النوافذ دوراً محورياً في توسيع وتطوير قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد. وقد تحقق هذا النجاح بفضل إتباع منهج التدرج، والدعم الكبير الذي قدمته السلطات الرسمية، إلى جانب مجموعة من العوامل المرتبطة بنشاط البنوك نفسها والبيئة المحيطة بها. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في تطور النوافذ الإسلامية من مجرد أقسام تابعة للبنوك التقليدية إلى مؤسسات مصرفية إسلامية مستقلة، أصبحت تستحوذ على حصة كبيرة من السوق المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

ومن بين العوامل التي ساهمت في نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا:

1- الظروف الاقتصادية المواتية:

يُعد اقتصاد ماليزيا من بين الأسرع نمواً في منطقة جنوب شرق آسيا، وقد شهد تحولاً كبيراً منذ السبعينيات، إذ انتقل من الاعتماد على التعدين والزراعة إلى التصنيع بحلول التسعينيات، مما جذب استثمارات أجنبية وعزز قدراتها التصديرية. هذا النمو الاقتصادي ساهم في رفع مستوى الدخل الفردي، تقليص معدلات الفقر،

¹ البديل الجزائري، «الصيرفة الإسلامية في الجزائر نظام مصرفي مبتكر وتحديات مستقبلية»، متاح على www.elbadil.com، سبتمبر 2023.

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

وزيادة الاستهلاك، وهو ما شجّع الاستثمار الخاص.

وقد انعكست هذه التطورات بشكل إيجابي على القطاع المصرفي، بما في ذلك المصارف الإسلامية، التي وفرت لها فرص واعدة لتوظيف مواردها بفعالية.

2- الاستقرار السياسي:

رغم التنوع الديني والطائفي في ماليزيا، فإنها نجحت في تحقيق مستوى عالٍ من الاستقرار السياسي، ويُدار نظام الحكم فيها ضمن إطار ملكية دستورية يقودها مسلمون منذ الاستقلال، وتتميز البلاد بتبنيها نهج التخطيط الاستراتيجي متوسط وطويل المدى، حيث وضعت عدة مخططات تنموية، كان آخرها يمتد حتى عام 2020، وقد أولت هذه المخططات أهمية كبيرة لتطوير المصرفية الإسلامية وتحويل ماليزيا إلى مركز عالمي لها.

3- الدعم الحكومي والرؤية الواضحة:

يُعد الدعم الحكومي القوي ووجود رؤية واضحة من أبرز عوامل نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا. وتشير الدراسات إلى أن هذا الدعم لم يكن مقتصرًا على الجوانب الرسمية فحسب، بل شمل أيضاً مبادرات غير رسمية، من بينها قيام الحكومة بإيداع أموالها لدى البنوك الإسلامية، مما عزز من ثقة الجمهور وأعطى دفعة قوية لهذا القطاع.

4- وجود إطار قانوني ملائم للبنوك الإسلامية¹:

تحتل البنوك الإسلامية في ماليزيا بتشريع خاص ينظم نشاطها منذ عام 1983 يُراعي خصوصيتها وطبيعة عملياتها. وقد خضع هذا القانون لتعديلات متكررة استجابة للتطورات في القطاع المصرفي الإسلامي، إذ تم تعديله في عام 1993 للسماح بإطلاق النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، ثم في عام 2009 لاستيعاب نظام مصرفي مزدوج يجمع بين البنوك التقليدية والإسلامية، وأجري تعديل آخر في عام 2013 لضبط منتجات البنوك الإسلامية وضمان توافقها مع أحكام الشريعة.

5- التدرج في التطبيق:

من أبرز ملامح نجاح التجربة الماليزية اعتمادها على التدرج في تنفيذ النوافذ الإسلامية. في البداية، سُمح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية، ثم تحولت بعض البنوك الكبرى - ممن أبدت الرغبة - إلى بنوك إسلامية مستقلة من الناحية المالية والإدارية لكنها تابعة لمؤسساتها الأم.

¹ منور إقبال وآخرون، "التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي"، ورقة عرضية رقم "2"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 1998، ص 9.

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

وبعد أن تمكن البنك المركزي من توسيع قاعدة المتدخلين وزيادة تنوع المنتجات، انتقل تركيزه في السنوات الأخيرة إلى تنظيم هذه المنتجات وضمان مطابقتها لأحكام الشريعة.

6- بنية تحتية متكاملة للأسواق المالية:

تتمتع ماليزيا ببنية مالية متطورة تدعم تطور الصيرفة الإسلامية، إذ تُعد من الدول الرائدة في إصدار الصكوك، سواء الحكومية أو الخاصة. ومع مطلع الألفية، بلغ حجم الصكوك المصدرة نحو مليار دولار، وارتفع بشكل متسارع ليتجاوز 50 مليار دولار بحلول عام 2007، كما يشهد سوق الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نمواً ملحوظاً، ويُعد مجالاً استثمارياً مهماً للبنوك الإسلامية. ووفقاً لإحصائيات بورصة ماليزيا لعام 2019، شغلت رسملة سوق الأسهم الإسلامية نحو 63.57% من إجمالي السوق الماليزي.

2. التجربة المصرية:

طبقت مصر نموذج الشبابيك الإسلامية في بنوكها العمومية الكبرى كبنك مصر والبنك الأهلي المصري، مع توفير معالجة ضريبية خاصة تحول دون الازدواج الضريبي في عمليات المراجعة العقارية. وقد مكن هذا التكامل البنوك العمومية المصرية من تقديم منتجات إسلامية تنافسية بتكاليف معقولة وجاذبية عالية لشرائح العملاء الباحثين عن بدائل شرعية.

3. التجربة البريطانية:

استطاعت لندن أن تتحول إلى مركز مالي إسلامي بارز في الغرب، إذ أصدرت الحكومة البريطانية أول صكوك سيادية بريطانية بقيمة 200 مليون جنيه إسترليني عام 2014، كما أتاحت لبنوكها التجارية تقديم خدمات مصرفية إسلامية ضمن أطر تنظيمية مُكيّفة. وقد جاء ذلك في إطار استراتيجية وطنية واضحة لتموضع لندن كعاصمة للتمويل الإسلامي الغربي.

4. التجربة الوطنية:

سمحت السلطات النقدية والرقابية في الجزائر لبعض البنوك العمومية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب خدماتها العمومية ومن أبرز هذه البنوك:

- بنك بي إن بي باريبا الجزائر: (BNP paribas El Djazair)

يعد هذا البنك شركة مساهمة مملوكة بالكامل لمجموعة BNP paribas تأسس البنك في عام 2002 برأسمال بلغ 10 مليارات دينار جزائري، ويضم شبكة مكونة من 70 فرعاً موزعة عبر أنحاء البلاد. في عام 2019، أعلن البنك عن إنطلاق منتجات مصرفية إسلامية، مثل صيغة الإجارة وحساب "البديل"، في انتظار الحصول على موافقة من بنك الجزائر، وذلك بعد صدور النظام رقم 02-18 المتعلق بتنظيم الصيرفة التشاركية، إلى جانب تشكيل لجنة شرعية داخلية لمراقبة مدى توافق المنتجات من أحكام الشريعة.

- بنك ترست الجزائر: (TrustBank Algeria – TBA)

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

هو بنك خاص أنشئ وفق القانون الجزائري في أفريل 2003، برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار، ثم ارتفع إلى 13 مليار دينار بحلول سنة 2012. أطلق بنك ترست نوافد مصرفية إسلامية توفر خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل المرابحة وحساب التوفير التشاركي الذي يتيح للعملاء المشاركة في أرباح البنك. وفي 17 ماي 2018، أطلق البنك منتج Trust Ijar، وهو منتج تمويلي بصيغة الإجارة مطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وتكمن الشروط الأساسية لاعتماد النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية الحصول على موافقة بنك الجزائر: يشترط على أي بنك أو مؤسسة مالية ترغب في تقديم منتجات مالية تشاركية، الحصول مسبقا على ترخيص من بنك الجزائر. ويتطلب ذلك تقديم الوثائق والمعلومات التالية:

بطاقة تقنية توضح خصائص المنتج المالي، رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل المصرف أو المؤسسة المالية. شرح للإجراءات المعتمدة لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للشبابك الإسلامي عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية.

مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية: بعد الحصول على الترخيص من بنك الجزائر، يجب على المصرف أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة تثبت مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية. وتمنح هذه الشهادة من طرف هيئة وطنية معترف بها قانونا ويلاحظ هنا أن التنظيم لم يحدد طبيعة هذه الهيئة، ولا تركيبتها، أو الجهة التي تتبع لها.

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

الجدول رقم (1 - 3): الإطار التشريعي الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتطوره التاريخي

الأثر على البنوك العمومية	المضمون الرئيسي	التاريخ	النص التشريعي
بداية الانفتاح، تأسيس بنك البركة (1991)	فتح القطاع أمام الرساميل الخاصة والأجنبية	أبريل 1990	القانون 90-10
محدود الأثر، ألغي بعد 18 شهراً بالنظام الجديد	أول تنظيم للصيرفة التشاركية في الجزائر	نوفمبر 2018	النظام 18-02
فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الست	تحديد العمليات الإسلامية وقواعد ممارستها	مارس 2020	النظام 20-02
ضمان التوافق الشرعي للمنتجات الإسلامية	هيئة مرجعية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية	أبريل 2020	إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية
إطار قانوني مرجعي شامل ودائم	ترسيخ الصيرفة الإسلامية في القانون المصرفي	يونيو 2023	القانون 23-09
بنية تحتية مالية إسلامية متكاملة	محاسبة إسلامية + سوق نقدية بين البنوك	سبتمبر 2025	أنظمة 2025 (09/10/13)

بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أعداد متفرقة (2018-2025).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يُعدّ استعراض الدراسات السابقة ركيزة منهجية أساسية في كل بحث أكاديمي متكامل، إذ يُمكن الباحث من معرفة ما أُنجز في الموضوع المدروس، واستجلاء الفجوات المعرفية القائمة، وتحديد المسارات التي تسعى الدراسة الراهنة إلى سلوكها. وقد تمت مراجعة طيف واسع من الدراسات العربية والأجنبية في الموضوع، وفيما يلي عرض لأبرزها:

المطلب الأول: دراسات عربية وأجنبية :

الدراسة الأولى: بوزنيط، غالية وطويطو، محمد (2021)، «نحو إطار قانوني فعال لتوطين الصيرفة

الإسلامية في الجزائر: التجربة الماليزية نموذجاً»، المنصة الجزائرية للبحث العلمي .

قاربت هذه الدراسة الإطار القانوني الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقارنة بالتجربة الماليزية الرائدة، وانتهت إلى أن الجزائر تحتاج إلى قانون متخصص الصيرفة الإسلامية يتجاوز النصوص التنظيمية القائمة. وقد اعتمدت المنهج المقارن. وتفيد دراستنا من هذه المقاربة في الجانب التوصياتي، لكنها تقتصر إلى الدراسة الميدانية التطبيقية التي يُقدّمها فصلنا الثاني.

الدراسة الثانية: عبدلي، حبيبة (2022)، «الصيرفة الإسلامية في الجزائر: واقع وتحديات»، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة سكيكدة.

هدفت هذه الدراسة إلى رصد الواقع الراهن الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ضوء التحولات التشريعية الأخيرة، وكشف أبرز العقبات التي تحول دون تطورها الكامل. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى أن نقص الكوادر البشرية المؤهلة يمثل عقبة هيكلية رئيسية، وأن المراجعة تستحوذ على النصيب الأكبر من محفظة التمويلات الإسلامية. وتتقاطع مع دراستنا في رصد تحديات الصيرفة الإسلامية، غير أنها لا تُخصّص دراسة تفصيلية لأي بنك عمومي بعينه

الدراسة الثالثة: بلغرسة، عبد اللطيف (2017)، «المنظومة المصرفية الجزائرية: الإصلاح والتحديات»، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.

تناولت هذه الرسالة الإطار التاريخي والتشريعي للمنظومة المصرفية الجزائرية بعمق وشمول، وهي مرجع توثيقي محوري لفهم السياق الذي نشأت فيه الصيرفة الإسلامية بالجزائر. غير أنها تتوقف عند عام 2017 وتسبق صدور النظام 20-02.

الدراسة الرابعة: بوراس، نادية (2024)، «تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة البنوك العمومية»، مجلة الدراسات المالية.

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

تناولت هذه الدراسة بشكل مباشر موضوع الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، ورصدت مسار تطور الشبابيك الإسلامية. توصلت إلى أن الاستجابة الشعبية كانت أوسع مما كان متوقعاً. وتتقاطع مع دراستنا في موضوعها، لكنها لا تركز على BEA بشكل تفصيلي.

الدراسة الخامسة: دراسة منشورة بعنوان

The Role of Islamic Banking in Establishing the Financial Inclusion in Algeria:
Analytical Study During the Period (1990-2022)

KABAYLI Kamal & KACEM CHAOUICHE Lamia

قاست هذه الدراسة أثر الصيرفة الإسلامية على معدلات الشمول المالي في الجزائر، وتوصلت إلى أن نسبة تتراوح بين 25% و35% من المنتسبين الجدد إلى الشبابيك الإسلامية كانوا من غير المتعاملين سابقاً مع الجهاز المصرفي، مما يُثبت القدرة الفائقة للصيرفة الإسلامية على توسيع دائرة الشمول المالي.

الدراسة السادسة: دراسة منشورة على ASJP بعنوان

The role of Islamic banking windows in attracting funds outside the banking sector:
A case study of the National Bank of Algeria / BENAMARA Samira &
KHOUALDI Khadidja

تناولت هذه الدراسة بالتفصيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر وحجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي، وحللت قدرة الصيرفة الإسلامية على استقطاب هذه الأموال وإعادة دمجها في الدورة الاقتصادية الرسمية. خلصت إلى أن الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية نجحت في جذب ما بين 15% و20% من الأموال الجديدة المودعة من مصادر لم تكن مرتبطة بالجهاز المصرفي قبل ذلك. وتتوافق نتائجها مع الفرضية الاستراتيجية التي انطلقنا منها في هذه الدراسة حول دور الصيرفة الإسلامية في الحد من الاقتصاد الموازي.

الدراسة السابعة: دراسة بعنوان «التحول الرقمي والصيرفة الإسلامية في الجزائر (2023)».

ركزت هذه الدراسة على بُعد التحول الرقمي في الصيرفة الإسلامية الجزائرية، وتوصلت إلى أن المصارف الإسلامية المتخصصة أكثر تقدماً في تبني الحلول الرقمية مقارنة بالشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية. كما كشفت أن 67% من عملاء الصيرفة الإسلامية الجزائريين يُفضلون الخدمات الرقمية للمعاملات الروتينية. وتُقدم هذه النتيجة دليلاً إضافياً على ضرورة تسريع التحول الرقمي في شبابيك BEA الإسلامية التي تحتل مكانة ريادية بشبكاتها الواسعة.

الدراسة الثامنة: دراسة منشورة على Repository DSpace بعنوان «واقع الصيرفة الإسلامية في

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

الجزائر خلال الفترة 2019-2024»، جامعة تيارت.

قدّمت هذه الدراسة قراءة إحصائية وكمية لمؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعد الإصلاحات التشريعية، واستخدمت نماذج قياسية لتقدير العوامل المحددة للطلب على المنتجات الإسلامية. وتوصّلت إلى أن الوعي الديني ومستوى التعليم والثقة في المؤسسة المصرفية هي أبرز محددات الطلب على منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

IMF Islamic Finance: Opportunities, (2015) الدولي النقد صندوق: الأولى الدراسة

Challenges, and Policy Options

تُحلّل هذه الورقة الاستشارية منهجياً نموذج التمويل الإسلامي من حيث فرصه ومخاطره على الاستقرار المالي العالمي. وتخلص إلى أن البنوك الإسلامية أبدت صموداً أعلى إبان أزمة 2008 مقارنةً بنظيراتها التقليدية، وإن كانت في الوقت ذاته أكثر تعرضاً لبعض مخاطر السيولة. وتُعدّ من أكثر المراجع توثيقاً وموضوعية في رسم صورة شاملة عن المكانة الدولية للصيرفة الإسلامية.

الدراسة الثانية: مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB 2023)، «تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية».

يُقدّم هذا التقرير السنوي صورة كمية وتحليلية شاملة لأداء الصناعة المالية الإسلامية عالمياً. ويُشير إلى أن إجمالي الأصول بلغ أكثر من 4 تريليون دولار عام 2023، مع توقعات بتجاوزها 6 تريليون بحلول 2026. ويُعدّ المرجع الإحصائي الأكثر موثوقية لرصد الامتداد العالمي للصيرفة الإسلامية.¹

الدراسة الثالثة: El-Hawary, Grais & Iqbal -2004، «تنظيم المؤسسات المالية الإسلامية: طبيعة المنظم»، ورقة بحثية للبنك الدولي.

تُناقش هذه الورقة الأطر التنظيمية الملائمة للمؤسسات المالية الإسلامية مقارنةً بالتقليدية، وتبيّن أن خصوصية العقود الإسلامية وتوزيع مخاطرها يستوجبان أطراً تنظيمية مختلفة لا يكفي فيها نقل الأطر التقليدية بحذافيرها.²

الدراسة الرابعة: (Wilson, Rodney 2015)، «التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: عقد من النمو»، هيئة الخدمات المالية، لندن.

تستعرض هذه الدراسة مسيرة التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة ومحطاته الرئيسية، مُسلّطة الضوء على النموذج التنظيمي المرن الذي اعتمدته هيئة الرقابة المالية البريطانية (FSA) لاستيعاب خصوصية المنتجات الإسلامية. وهي مرجع نافع في الجانب التنظيمي المقارن.

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

الدراسة الخامسة: Hasan, M. & Dridi, J. 2010، «آثار الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية والتقليدية: دراسة مقارنة»، ورقة عمل صندوق النقد الدولي، WP/10/201.

تُعدّ هذه الورقة من أكثر المراجع استشهداً في مجال مقارنة أداء البنوك الإسلامية والتقليدية. حُلّت أداء 120 بنكاً (إسلامياً وتقليدياً) في 8 دول خلال أزمة 2008-2010. وتوصّلت إلى أن البنوك الإسلامية حققت ربحية أعلى بنسبة 1.8 نقطة مئوية خلال السنوات الأولى للأزمة، مع متانة رأسمالية أكبر، لكنها عانت من كفاءة تشغيلية أدنى في مرحلة ما بعد الأزمة.¹

Islamic Finance: An Overview / Ariff, Mohamed :الدراسة السادسة

تُقدّم هذه الدراسة إطاراً نظرياً شاملاً للتمويل الإسلامي، وتتناول إشكالية الفجوة بين المبادئ النظرية والممارسة التطبيقية في البنوك الإسلامية. وتلفت الانتباه إلى ما يُسمّى بـ«القروض المتنكرة في زي مرابحة»، أي بعض منتجات المرابحة التي تنتهي شكلياً بالفائدة رغم مظهرها الإسلامي. وهذا التحدي يُذكر بضرورة تعزيز الرقابة الشرعية في شبابيك BEA.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة للنتائج السابقة وتحديد الفجوة البحثية

بعد هذا الاستعراض الوافي للدراسات السابقة، يمكن استخلاص جملة من الملاحظات المنهجية والموضوعية التي تُحدّد موضع دراستنا ضمن الخريطة البحثية:

أولاً: أوجه الاتفاق والتشابه بين الدراسات

تتفق معظم الدراسات المستعرضة على:

(1) الإقرار بالأهمية المتنامية الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الجزائري.

(2) التأكيد على أن الإطار التشريعي لعام 2020 يمثل منعطفاً تاريخياً حقيقياً.

(3) الإشارة إلى هيمنة المراقبة في المحافظ التمويلية الإسلامية.

(4) التنبيه إلى تحدي نقص الكوادر البشرية المتخصصة.

ثانياً: أوجه الاختلاف والتباين

تتباين الدراسات في منهجيتها (وصفي/مقارن/كمي)، وفي توزيعها الجغرافي (معظمها يتناول الجزائر كوحدة تحليلية كلية دون التعمق في بنك خارجي بعينه)، وفي الحقبة الزمنية (كثيرها يتوقف قبل 2023).

ثالثاً: الفجوة البحثية التي تسعى دراستنا إلى سدّها

من خلال المقارنة الشاملة للدراسات السابقة، يتّضح أن ثمة فجوة بحثية واضحة تتمثل في: غياب دراسة أكاديمية تُفرد حيزاً تحليلياً معمّقا لتجربة بنك خارجي جزائري بعينه في مجال الصيرفة الإسلامية. وتأتي دراستنا لسدّ هذه الفجوة من خلال دراسة حالة تفصيلية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)، مستوعبة المستجدات التشريعية والتطبيقية حتى عام 2025.¹

الفصل الاول: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

الجدول رقم (1 - 4): ملخص الدراسات السابقة ومقارنة نتائجها

دراستنا الحالية	الدراسات الأجنبية	الدراسات العربية السابقة	محور المقارنة
بنك خارجي محدد - BEA	المستوى الدولي والمقارن	الجزائر كوحدة كلية	التركيز الجغرافي
(أحدث) 2020-2025	2004-2023	2017-2022	الإطار الزمني
دراسة حالة+وصفي	كمي ومقارن	وصفي تحليلي	المنهج الغالب
BEA بيانات وكالة	غير متوفر	ضعيف أو غائب	البُعد الميداني
BEA عملية مُكيّفة مع	دولية غير مُكيّفة	عامة ومبهمة	التوصيات
23-09 تستوعب القانون	لا تغطي السياق الجزائري	تتوقف قبل 2023	الحدثة التشريعية

من إعداد بالاعتماد على الدراسات المستعرضة.

خلاصة الفصل الأول :

قدّمنا في هذا الفصل الإطار النظري الشامل للصيرفة الإسلامية في البنوك الخارجية. فعلى صعيد التأصيل المفاهيمي، تبيّن أن الصيرفة الإسلامية ليست مجرد بنوك تُمتنع عن الفائدة، بل هي نظام مالي متكامل يستمد فلسفته من مقاصد الشريعة الإسلامية ويسعى إلى تحقيق التنمية والعدالة والشمول المالي. وعلى صعيد التطور التاريخي، رصدنا المراحل الكبرى للصيرفة الإسلامية عالمياً وجزائرياً، مع التركيز على الأثر التحويلي للنظام 20-02 عام 2020 والقانون 23-09 عام 2023. وعلى صعيد المقارنة، أبرزنا عمق الاختلاف الفلسفي والتشغيلي بين النموذجين الإسلامي والتقليدي. وعلى صعيد الدراسات السابقة، قدّمنا استعراضاً نقدياً موضوعياً وحددنا الفجوة البحثية التي تسعى دراستنا إلى سدّها. وسيُشكّل هذا الإطار النظري المنطوق الأكاديمي للفصل التطبيقي الثاني المخصص لدراسة حالة بنك الجزائر الخارجي.

الفصل الثاني :

دراسة حالة الشبابيك الإسلامية - بنك الجزائر الخارجي - وكالة بني
صاف

تمهيد

شهد القطاع المصرفي الجزائري في السنوات الأخيرة تحولات جوهرية في بنيته وهيكله التشغيلي، إذ أصبح يشهد توجهاً متنامياً نحو تكريس مبادئ التمويل الإسلامي وترسيخه كركيزة موازية للنظام المصرفي التقليدي. ويأتي هذا التحول استجابةً لجملة من المتطلبات، في مقدمتها الطلب الاجتماعي المتصاعد على المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن الإرادة السياسية المعبر عنها عبر حزمة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي أرسى الإطار القانوني اللازم لتشغيل ما بات يُعرف بـ"الشبابيك الإسلامية" أو "النوافذ الإسلامية" داخل المصارف التجارية التقليدية.

ويمثل بنك الجزائر الخارجي (BEA) نموذجاً تطبيقياً بارزاً في هذا السياق، إذ أقدم على فتح شبابيك إسلامية في عدد من وكالاته المنتشرة عبر التراب الوطني، ومنها وكالة بني صاف، التي تُشكل ميدان الدراسة التطبيقية في هذا الفصل. وتكتسب هذه الوكالة أهمية بحثية خاصة كونها تعكس التجربة العملية لتطبيق صيغ التمويل الإسلامي في بيئة مصرفية تقليدية، مع ما يرافق ذلك من تحديات تنظيمية وتشغيلية وتسويقية.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول تقديمًا عامًا للشباك الإسلامي ببنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف، من خلال التعريف بالوكالة وتحديد مهامها وخدماتها، ثم عرض التجربة العملية الصيرفة الإسلامية فيها وما أفرزته من تحديات، وصولاً إلى استعراض أنواع الحسابات وصيغ التمويل المتاحة. أما المبحث الثاني، فيُكرّس لدراسة واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في هذه الوكالة، من خلال تحليل البيانات المالية المتعلقة بالموارد والتمويلات، ثم إجراء دراسة تفصيلية لآلية منح التمويل بصيغة المراجعة العقارية كنموذج تطبيقي.

المبحث الأول: تقديم الشبائك الإسلامي ببنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف

يندرج المبحث الأول ضمن الإطار التقديمي والتعريفي لوكالة بنك الجزائر الخارجي ببني صاف، وهي الوكالة التي شكلت إطار الدراسة الميدانية لهذا البحث. إذ لا يمكن الخوض في تحليل أنشطة الصيرفة الإسلامية لديها دون التعرف أولاً على خصائصها التنظيمية وطبيعة خدماتها، ثم استيعاب التجربة الفعلية لإطلاق نافذة الصيرفة الإسلامية فيها، بما في ذلك الإطار القانوني الناظم لها والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي (BEA) - وكالة بني صاف

الفرع الأول: تعريف ونشأة بنك الجزائر الخارجي (BEA) - وكالة بني صاف

تعدّ وكالة بنك الجزائر الخارجي ببني صاف إحدى الوكالات الإقليمية المنتشرة في غرب الجزائر، ضمن الشبكة الوكالية الوطنية للبنك. تقع هذه الوكالة في مدينة بني صاف، الواقعة على الساحل الغربي الجزائري ضمن ولاية عين تموشنت، وهي منطقة ذات نشاط اقتصادي متنوع يشمل الصيد البحري والزراعة وتجارة الجملة والتجزئة، فضلاً عن الأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

أسست الوكالة تماشيًا مع مخطط التوسع الشبكي الذي انتهجه البنك الخارجي الجزائري منذ تسعينيات القرن الماضي، بهدف تعميم خدماته المصرفية على أكبر عدد ممكن من المناطق الجغرافية، بما فيها المناطق ذات الطابع الساحلي والريفي التي كانت تعاني من شح الخدمات البنكية. وقد جاء تأسيسها في إطار السياسة العامة للبنك الرامية إلى تحقيق التغطية الجغرافية الشاملة وتوفير الخدمات المصرفية لشرائح واسعة من المجتمع.

وعلى غرار سائر وكالات بنك الجزائر الخارجي، تمارس هذه الوكالة نشاطها وفق الأحكام والقواعد التشريعية المنظمة للقطاع المصرفي الجزائري، ولا سيما القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وتعديلاته اللاحقة، كما تخضع للرقابة الدورية لبنك الجزائر بوصفه المشرف الأعلى على

الجهاز المصرفي الوطني. وتتبع الوكالة هيكليًا للمديرية الجهوية للغرب التابعة لبنك الجزائر الخارجي، مما يجعلها حلقة وصل مهمة بين المركز وهذه المنطقة الجغرافية.

الفرع الثاني: مهام وخدمات بنك الجزائر الخارجي (BEA) - وكالة بني صاف

تضطلع وكالة بنك الجزائر الخارجي ببني صاف بمجموعة متنوعة من المهام والخدمات المصرفية التي تستجيب لاحتياجات المتعاملين الاقتصاديين في المنطقة. وتندرج هذه المهام ضمن محورين رئيسيين: محور الخدمات المصرفية التقليدية، ومحور الخدمات الإسلامية التي أضيفت في إطار التحول نحو الصيرفة الإسلامية. ويمكن تصنيف هذه الخدمات على النحو الآتي:

1. الخدمات المصرفية التقليدية

- فتح وإدارة الحسابات الجارية وحسابات التوفير بالدينار الجزائري والعملات الأجنبية.
- قبول الودائع بأنواعها المختلفة: ودائع لأجل، وودائع تحت الطلب، وودائع بالعملة الصعبة.
- تقديم القروض الاستهلاكية والقروض العقارية وقروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تمويل التجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

- عمليات الصرف الأجنبي وتحويل الأموال من وإلى الخارج.

- خدمات الدفع الإلكتروني وإصدار بطاقات الدفع والسحب CIB.

- إجراء التحويلات البنكية الوطنية والدولية.

2. خدمات الشبايك الإسلامي

- فتح حسابات الودائع الإسلامية (حسابات الاستثمار).

- تقديم تمويلات المرابحة لاقتناء العقارات والسلع الاستهلاكية.

- تمويل المشاريع الصغيرة بصيغة المشاركة في رأس المال.

- تقديم خدمات التأمين التكافلي.

- تقديم الاستشارات للمتعاملين حول المنتجات الإسلامية المتاحة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة تشغل في منطقة تتسم بمحدودية الوعي المصرفي لدى شريحة مهمة من السكان، مما يجعل مهمة التوعية والتنقيف المالي جزءاً لا يتجزأ من دورها الوظيفي، ولا سيما في ما يخص المنتجات الإسلامية الحديثة التي لا تزال تفتقر إلى الانتشار الكافي على المستوى المحلي.

المطلب الثاني: تجربة شبّاك الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي (BEA) - وكالة بني صاف

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي

يستند الشبّاك الإسلامي في بنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف إلى منظومة قانونية وتنظيمية متكاملة تُشكّل الأساس الرسمي الذي يُشرع عن عمله ويُحدد أدواره وضوابطه. وقد مرّ هذا الإطار القانوني بمراحل تطور تدريجية عكست مسار الانفتاح على الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية.

1. المحطات التشريعية الكبرى

شكّل قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في أبريل 1990 نقطة الانطلاق نحو تحرير القطاع المصرفي الجزائري، إذ أرسى لأول مرة إمكانية تأسيس بنوك خاصة ومختلطة. ورغم أن هذا القانون لم يتضمن أحكاماً صريحة تتعلق بالصيرفة الإسلامية، إلا أنه أتاح الفضاء القانوني الذي سمح لاحقاً بتطور هذا المجال. وقد جاء الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في أغسطس 2003 ليعمّق مسار الإصلاح المؤسسي ويوسع صلاحيات بنك الجزائر في الرقابة والتنظيم.

أما التحول الفعلي نحو إضفاء الشرعية التنظيمية على الصيرفة الإسلامية، فقد جاء مع صدور نظام بنك الجزائر رقم 20-02 الصادر في مارس 2020، الذي يُعدّ الوثيقة التنظيمية الأساسية الحاكمة لنشاط الشبائيك الإسلامية في الجزائر. وقد جاء هذا النظام في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقتها الجزائر في إطار سياسة تنويع مصادر التمويل واستقطاب الادخار المحلي المُحجم عن التعامل مع الجهاز المصرفي التقليدي لأسباب دينية.

2. مضامين نظام بنك الجزائر رقم 20-02

يُعرّف نظام بنك الجزائر رقم 20-02 الشبّاك الإسلامي بوصفه "وحدة تنظيمية وظيفية داخل مؤسسة مصرفية تقليدية، تختص بتقديم منتجات وخدمات مالية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في إطار تشغيلي مستقل من الناحية المحاسبية والمالية عن بقية أنشطة المؤسسة الأم".

ومن أبرز المتطلبات التي يفرضها هذا النظام:

- ◀ الفصل المحاسبي التام بين حسابات الصيرفة الإسلامية وحسابات الصيرفة التقليدية.
 - ◀ إنشاء لجنة شرعية داخلية أو الاستعانة بلجنة شرعية خارجية معتمدة للبت في مدى توافق المنتجات مع الشريعة.
 - ◀ تكوين مرتاح مهني متخصص قادر على إدارة المنتجات الإسلامية وتقديم الاستشارة اللازمة للعملاء.
 - ◀ وضع آليات رقابة داخلية مستقلة تكفل الامتثال الشرعي المستمر.
 - ◀ إعداد تقارير دورية ترفع إلى بنك الجزائر تتضمن بيانات النشاط الإسلامي بشكل منفصل.
- 3. الأحكام الشرعية المرجعية**

إلى جانب الإطار التنظيمي الرسمي، تستند الشبائيك الإسلامية في عملها إلى مرجعيات شرعية راسخة تشمل: آراء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وفتاوى هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية المتعلقة بالمعاملات المالية، فضلاً عن المعايير الدولية للصيرفة الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

الفصل الثاني : دراسة حالة الشبائيك الإسلامية - بنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه النواظ الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف

رغم الإرادة الرسمية الواضحة في تطوير الصيرفة الإسلامية وتوسيع نطاقها في الجزائر، تواجه الشبائيك الإسلامية في وكالة بني صاف - كغيرها من الوكالات - جملة من التحديات التي تُعيق أداءها الأمثل وتحدّ من قدرتها التنافسية. ويمكن تصنيف هذه التحديات على النحو التالي:

1. التحديات التشغيلية والتنظيمية

تُمثل إشكالية الفصل المحاسبي والتشغيلي بين النشاطين التقليدي والإسلامي داخل المؤسسة ذاتها أبرز التحديات التشغيلية، إذ يتطلب ذلك بنية تحتية تقنية مُكيفة وأنظمة معلوماتية قادرة على إدارة منتجات مختلفة وفق منطق محاسبي مغاير. كما يطرح غياب سوق مالية إسلامية محلية تحديات تتعلق بإدارة السيولة، إذ لا يمكن للشباك الإسلامي توظيف فوائضه في أدوات مالية إسلامية بالقدر الكافي، كما لا يستطيع الاقتراض من السوق النقدية التقليدية لمعالجة أوجه العجز.

2. التحديات البشرية والتكوينية

يُشكل شح الكفاءات المؤهلة في مجال الصيرفة الإسلامية عائقاً جوهرياً أمام توسع الشبائيك الإسلامية في وكالة بني صاف. فكثير من موظفي الوكالة تلقوا تكويناً مهنيّاً كلاسيكياً في مجال الصيرفة التقليدية، ولم يحظوا بتأهيل كافٍ في فقه المعاملات المالية الإسلامية وآليات عمل منتجاتها. وينعكس ذلك سلبيّاً على جودة الخدمة المقدمة للعملاء وعلى مصداقية الشباك في نظر المتعاملين المهتمين بالصيرفة الإسلامية.

3. التحديات التسويقية والتوعوية

لا يزال الوعي بمنتجات الصيرفة الإسلامية ومزاياها محدوداً لدى شرائح واسعة من سكان منطقة بني صاف وما يحيط بها. فكثير من المدخرين المحتملين يجهلون الفرق بين الحسابات الإسلامية والحسابات التقليدية، وبعضهم يخلط بين صيغ التمويل الإسلامية والقروض الربوية العادية. ويستلزم تجاوز هذا الإشكال جهوداً مضاعفة في مجالات التوعية والتثقيف المالي من خلال الحملات الإعلامية والملتقيات المجتمعية.

المطلب الثالث: حسابات وصيغ التمويل في الشبايبك الإسلامية - وكالة بني صاف

الفرع الأول: الحسابات المتاحة في شباك الصيرفة الإسلامية - وكالة بني صاف

تُقدّم الشبايبك الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي مجموعة من الحسابات المصرفية التي تتميز بطبيعتها الإسلامية، أي أنها مُصدّمة وفق قواعد الشريعة الإسلامية التي تُحرّم الربا وتستبدله بصيغ المشاركة في الربح والخسارة أو بصيغ البيع والأجرة. ويمكن تصنيف هذه الحسابات كما يلي:

1. حساب الوديعة الجارية الإسلامية

يُشبه هذا الحساب في وظيفته الحساب الجاري التقليدي من حيث إمكانية السحب والإيداع في أي وقت دون قيود، إلا أنه يقوم من الناحية الفقهية على عقد القرض الحسن (القرض دون فائدة)، بمعنى أن المودع يُقرض البنك مبلغ وديعته ليستخدمها في أنشطة مشروعة، مع ضمان البنك لردّها عند الطلب. وتتميز هذه الودائع بأن البنك لا يلتزم بدفع أي عائد عليها، كما أنه لا يجوز له استثمارها في أنشطة محرّمة.

2. حساب الاستثمار (الوديعة الاستثمارية)

يُشكّل حساب الاستثمار الركيزة الأساسية للصيرفة الإسلامية من جانب الموارد، وهو يقوم على عقد المضاربة بين المودع بوصفه ربّ المال والبنك بوصفه المضارب (المدير). ويُوظّف البنك أموال المودعين في مشاريع مشروعة، ثم يوزّع الأرباح المتحصّلة بنسب متفق عليها مسبقاً. وعلى عكس الودائع التقليدية التي تضمن فوائد ثابتة، فإن العائد على ودائع الاستثمار يتفاوت بحسب نتائج الاستثمار الفعلية، ويتحمل المودع خطر خسارة جزء من أصل وديعته في حالة الخسارة غير المنسوبة إلى تقصير البنك.

وتنقسم ودائع الاستثمار في وكالة بني صاف إلى نوعين:

◀ ودائع استثمار مقيّدة: يُحدد المودع فيها نوع المشاريع التي يرغب في تمويلها من خلال وديعته.

◀ ودائع استثمار غير مقيّدة: تُوكل فيها للبنك الحرية الكاملة في اختيار وجهات الاستثمار وفق رؤيته الاستراتيجية.

3. حساب الادخار الإسلامي

يجمع حساب الادخار الإسلامي بين مزايا سيولة الحساب الجاري وعائد وديعة الاستثمار، إذ يتيح للعميل الاحتفاظ بمدخراته في حساب قابل للسحب مع إمكانية الاستفادة من عوائد مرتبطة بنتائج استثمار أمواله. ويُعدّ هذا الحساب الأكثر استقطاباً للعملاء الجدد القادمين من خارج منظومة الصيرفة الإسلامية.

الفرع الثاني: صيغ التمويل المتاحة في شبّاك الصيرفة الإسلامية - وكالة بني صاف

تُعدّ صيغ التمويل من أبرز ما تُقدمه الشبابيك الإسلامية للمتعاملين، إذ تُتيح لهم الحصول على الموارد المالية اللازمة لمشاريعهم الاستهلاكية والاستثمارية دون الوقوع في الربا المحرّم. وتشمل الصيغ المتاحة في وكالة بني صاف ما يلي:

1. صيغة المrabحة

تُعدّ المrabحة أكثر صيغ التمويل الإسلامي انتشارًا وتطبيقًا في البنوك الإسلامية وشبابيكها على المستوى العالمي، وهو ما ينعكس بوضوح في واقع وكالة بني صاف. وتقوم فكرة المrabحة على أساس أن يقوم البنك بشراء السلعة أو العقار الذي يرغب العميل في اقتنائه، ثم يبيعه له بسعر يشمل تكلفة الشراء مضافًا إليها هامش ربح معلوم ومتفق عليه، مع إمكانية سداد الثمن على أقساط دورية.

وفي وكالة بني صاف، تتوفر المrabحة في صورتين رئيسيتين: مrabحة عقارية لاقتناء المساكن والمحلات التجارية، ومrabحة للمعدات والسلع لتمويل اقتناء التجهيزات الفلاحية والمعدات الصناعية والسيارات التجارية وغيرها.

2. صيغة الإجارة

تقوم صيغة الإجارة على مبدأ تأجير الأصول، إذ يقوم البنك بشراء الأصل (عقار، معدة، سيارة) ثم تأجيره للعميل مقابل أقساط إيجارية دورية. وقد تكون الإجارة بسيطة (الإجارة التشغيلية)، حيث يُعيد العميل الأصل للبنك عند انتهاء مدة العقد، أو إجارة منتهية بالتمليك (الإجارة التمليلية)، حيث تنتقل ملكية الأصل إلى العميل تلقائيًا عند سداد آخر قسط.

3. صيغة المشاركة

تُعدّ المشاركة من أرقى صيغ التمويل الإسلامي من الناحية الشرعية، وتقوم على أساس المشاركة المباشرة بين البنك والعميل في رأس مال مشروع معيّن، مع توزيع الأرباح بنسب متفق عليها وتحمل الخسائر بنسبة المساهمة. وتتوفر في وكالة بني صاف صيغتا المشاركة الثابتة التي تبقى نسب المساهمة فيها ثابتة طوال مدة العقد، والمشاركة المتناقصة التي تتناقص فيها حصة البنك تدريجياً مع سداد العميل لأقساط رأس المال حتى يمتلك المشروع بالكامل.

4. صيغة السلم

رغم محدودية تطبيقها في السياق الجزائري، تُتيح صيغة السلم تمويل المنتجين الزراعيين وصغار الحرفيين من خلال دفع الثمن كاملاً مقدماً مقابل الحصول على السلعة أو المنتج مستقبلاً في أجل محدد ومتفق عليه. وتجد هذه الصيغة تطبيقاً ملائماً في منطقة بني صاف ذات الطابع الفلاحي والبحري.

بعد أن عرضنا في المبحث الأول الإطار المرجعي والتقديمي لوكالة بنك الجزائر الخارجي ببني صاف وشبابيكها الإسلامية، ننتقل في هذا المبحث إلى تحليل الواقع الفعلي لنشاط الصيرفة الإسلامية في هذه الوكالة. وستنصبّ جهودنا التحليلية على محورين اثنين: أولهما عرض وتحليل البيانات الكمية المتعلقة بالموارد والتمويلات، وثانيهما دراسة آلية منح التمويل بصيغة المراجعة العقارية باعتبارها الصيغة الأكثر إقبالاً ومن ثَمَّ الأوفر في الشواهد التطبيقية المتاحة للدراسة.

المطلب الأول: بيانات الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف

الفرع الأول: الموارد والحسابات

تُشكّل الموارد المُجمّعة من خلال الحسابات الإسلامية المختلفة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها نشاط الشبابك الإسلامي في وكالة بني صاف. وتعكس البيانات الرسمية الصادرة عن البنك الخارجي الجزائري - المديرية الجهوية لتلمسان - حجم هذه الموارد وتوزيعها على أنواع الحسابات المختلفة، وذلك للفترة الممتدة بين 31 ديسمبر 2025 و30 أبريل 2026، مقارنة بالأهداف التجارية المسطرة لنهاية السنة 2026. ويوضّح الجدول التالي هذه المعطيات بشكل تفصيلي:

الفصل الثاني : دراسة حالة الشبابيك الإسلامية - بنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف

جدول موارد الصيرفة الإسلامية - وكالة بني صاف الوحدة: دينار جزائري (دج)

بنك الجزائر الخارجي - المديرية الجهوية لتلمسان،

وكالات	طبيعة	أنواع الحسابات	31/12/2025		30/04/2026		الهدف الى 31/12/2026	
			المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
بني صاف	على الفور	حسابات التوفير الإسلامية	286 421 905,08	258	296 034 580,25	287	60 000 000,00	80
		حسابات التوفير الإسلامية (العامة و الخاصة)	23 245,30	2	20 651,10	2	1 000 000,00	5
		حسابات الودائع الإسلامية	16 520 621,29	123	19 573 211,31	123	10 000 000,00	80
		المجموع في العرض	302 965 771,67	383	315 628 442,66	412	71 000 000,00	165
	الى اجل	الاستثمارات (العامة + الخاصة)	15 170 000,00	8	4 670 000,00	4	30 000 000,00	5
		الاجمالي بعد أجل	15 170 000,00	8	4 670 000,00	4	30 000 000,00	5
	إجمالي فرع بني صاف		318 135 771,67	391	320 298 442,66	416	101 000 000,00	170

هـداف التجارية لنشاط التمويل الإسلامي - وكالة بني صاف)، السنة التجارية 2026.

تكشف بيانات الجدول أعلاه المستقاة مباشرة من الوثيقة الرسمية الصادرة عن البنك الخارجي الجزائري عن جملة من الملاحظات الجوهرية:

أولاً، تُهيمن حسابات الادخار الإسلامي على هيكل الموارد بفارق كبير، إذ بلغت قيمتها 286,421,905.08 دج بـ258 حساباً في نهاية 2025، لترتفع إلى 296,034,880.25 دج بـ287 حساباً في أبريل 2026، مُحَقِّقَةً نمواً بلغ 3.35% في أربعة أشهر. وتجدر الإشارة إلى أن هذا

الرصيد تجاوز الهدف السنوي المسطر (60 مليون دج) بأكثر من أربعة أضعاف، وهو ما يعكس

الإقبال الاستثنائي للمتعاملين على الادخار الإسلامي في المنطقة.

ثانياً، تحتل حسابات الودائع الإسلامية المرتبة الثانية برصيد 16,520,621.29 دج (123 حساباً) في ديسمبر 2025، مرتفعة إلى 19,573,211.31 دج في أبريل 2026 مع ثبات العدد، مما يدل على نمو في متوسط الرصيد لا في عدد الحسابات. وقد بلغت الوكالة 27.6% من هدف 71 مليون

دج المسطر، مما يُشير إلى هامش نمو واسع لا يزال غير مستغل.

ثالثاً، تبقى الحسابات الجارية الإسلامية شبه غائبة (حسابان فقط بأرصدة رمزية)، وهو ما يوضح أن المتعاملين لا يلجؤون إليها كأداة تشغيلية يومية، ربما لضعف التوعية أو لمحدودية قبول الدفع الإسلامي في المنطقة.

رابعاً، بلغ الإجمالي الكلي للموارد 320,298,442.66 دج بـ416 حساباً في أبريل 2026، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الهدف السنوي (101 مليون دج) في أقل من نصف السنة، وهو مؤشر أداء استثنائي يجسد الثقة العالية للمتعاملين في الشبايك الإسلامي لوكالة بني صاف.

الفصل الثاني : دراسة حالة الشبائيك الإسلامية - بنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف

الفرع الثاني: تمويلات شبّاك الصيرفة الإسلامية - وكالة بني صاف

تُشكّل التمويلات الجانب الأهم من حيث الأثر الاقتصادي والاجتماعي لنشاط الشبّاك الإسلامي، إذ تُترجم الموارد المجمّعة إلى عمليات تمويلية حقيقية تُلبّي احتياجات المتعاملين وتُحرّك الاقتصاد المحلي. وتُقدّم البيانات الرسمية صورة دقيقة عن واقع التمويلات في الوكالة للفترة ذاتها، وذلك عبر الجدول التالي:

جدول تمويلات الصيرفة الإسلامية (الاستخدامات) - وكالة بني صاف - الوحدة: دينار جزائري (دج)

وكالات	أنواع الحسابات	31/12/2025		30/04/2026		الهدف الى 2026/12/31	
		عدد الملفات	المبلغ	عدد الملفات	المبلغ	عدد الملفات	المبلغ
بني صاف 0	المرابحة العقارية	4	18837453,00	4	18837453,00	4	20000000,00
	المرابحة في قطاع السيارات	0	0,00	0	0,00	1	1750000,00
	المرابحة العقارية	73	42087809,95	73	42087809,95	5	21000000,00
	المرابحة على البضائع	0	0,00	0	0,00	0	0,00
	بيع السلام	0	0,00	0	0,00	0	0,00
	استثمار المرابحة	0	0,00	0	0,00	0	0,00
	الاجارة	0	0,00	0	0,00	0	0,00
المجموع وكالة بني صاف		77	60925262,95	77	60925262,95	10	42750000,00

بنك الجزائر الخارجي - المديرية الجهوية لتلمسان، الأهداف التجارية لنشاط التمويل الإسلامي - وكالة بني صاف، السنة التجارية 2026.

الفصل الثاني : دراسة حالة الشبابيك الإسلامية - بنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف

تُجسّد بيانات الجدول الثاني الوضع الفعلي لمحفظة التمويلات الإسلامية في وكالة بني صاف، وتكشف عن حقائق ميدانية دقيقة تستوجب التحليل والتأمل:

1- تنقسم التمويلات الإسلامية في الوكالة بين صيغتين نشطتين فحسب: المراجعة العقارية (4 ملفات بقيمة 18,837,493.00 دج) والمراجعة للبضائع الاستهلاكية (73 ملفاً بقيمة 42,087,809.95 دج)، فيما تنعدم تماماً صيغ مربحة السيارات والسلم والاستثمار والإجارة. ويعكس ذلك تركّز النشاط التمويلي في صيغ بعينها وهو ما يُشير إلى ضرورة توسيع محفظة المنتجات مستقبلاً.

2- تهيمن مربحة البضائع الاستهلاكية على المحفظة عددياً بنسبة 94.8% من مجموع الملفات (73 من أصل 77)، في حين تستحوذ المراجعة العقارية على نسبة 30.9% من إجمالي القيمة (18.8 مليون من أصل 60.9 مليون دج). ويُفسّر هذا التباين بأن المراجعة العقارية تُعطي قيمة فردية أعلى بكثير لكل ملف، بينما تتميز المراجعة الاستهلاكية بكثرة ملفاتنا وصغر حجمها الفردي.

3- استقرار المحفظة بين ديسمبر 2025 وأبريل 2026 (77 ملفاً و 60,925,262.95 دج في التاريخين معاً) يُشير إلى أن الوكالة لم تُضِف ملفات جديدة خلال الأشهر الأربعة، وهو ما يستدعي مزيداً من التساؤل حول العوائق التي تحول دون توسيع محفظة التمويلات. في المقابل، تجاوز الإجمالي الهدف السنوي (42.75 مليون دج) بنسبة 42.5%، وهو مؤشر إيجابي من حيث القيمة.

المطلب الثاني: طريقة منح التمويل في مرابحة العقارات لدى وكالة بني صاف

تُمثل المرابحة العقارية الركيزة الأساسية في محفظة التمويلات الإسلامية لوكالة بني صاف، وهي في جوهرها آلية تمويلية تُتيح للعملاء اقتناء العقارات السكنية أو التجارية بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفيما يلي عرض تفصيلي لمراحل منح هذا التمويل، من مرحلة تقديم الطلب إلى مرحلة صرف الأموال.

الفرع الأول: الوثائق المطلوبة للاستفادة من تمويل المرابحة العقارية

يُشكل الملف الإداري والوثائقي أولى الخطوات في مسار الاستفادة من تمويل المرابحة العقارية. وتنقسم الوثائق المطلوبة إلى ثلاث فئات رئيسية:

1. الوثائق الشخصية والمدنية

- نسخة من بطاقة الهوية الوطنية سارية المفعول (أصل وصورة).
- دفتر العائلة (أصل وصورة) للمتزوجين.
- شهادة الإقامة لا يتجاوز عمرها ثلاثة أشهر.
- صورتان شمسيّتان حديثتان.
- شهادة الجنسية الجزائرية (عند الاقتضاء).

2. الوثائق المالية والمهنية

- كشف حساب مصرفي لآخر ثلاثة أشهر على الأقل (يُثبت انتظامية الدخل).
- شهادة العمل والمنصب والراتب صادرة عن صاحب العمل (للأجراء).
- آخر ثلاث فيشات الأجر (كشوف الراتب).
- الإقرار الضريبي لآخر سنتين ماليّتين (لأصحاب المهن الحرة والتجار).
- سجل تجاري ساري المفعول (لأصحاب النشاط التجاري).
- شهادة الملكية أو عقد الإيجار للمسكن الحالي (عند الاقتضاء).

3. الوثائق العقارية

- عقد البيع الابتدائي (المشاركة في البيع) أو عقد الحجز مع صاحب المشروع العقاري.
- رخصة البناء سارية المفعول للعقارات قيد الإنجاز.
- المخطط الهندسي ومخطط الموقع (عند الاقتضاء).

الفصل الثاني : دراسة حالة الشبايك الإسلامية - بنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف

- شهادة الإتمام والمطابقة للعقارات المنجز
 - الشهادة العقارية المثبتة لملكية البائع مسلمة من المحافظة العقارية.
 - تقرير الخبرة العقارية صادر عن خبير معتمد يُحدد قيمة العقار السوقية.
 - وثيقة التأمين على الحياة (قد يشترطها البنك).
- يُلاحظ أن قائمة الوثائق المطلوبة قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الملف ووضعية العميل المالية والعقارية، إذ يحق للبنك طلب وثائق إضافية كلما اقتضت دراسة الملف ذلك. كما يجوز استبدال بعض الوثائق بما يُعادلها من الأدلة القانونية المعتمدة.

تُمثل الدراسة التقييمية المرحلة الأكثر حساسية وتعقيدًا في مسار منح التمويل العقاري، إذ تُشكل الآلية الرقابية التي تكفل للبنك سلامة قراراته الائتمانية وتُقلل من مخاطر التعثر. وتشمل هذه المرحلة أبعادًا متعددة ومتداخلة:

1. دراسة قدرة السداد والجدارة الائتمانية

تنطلق الدراسة التقييمية من تحليل الوضعية المالية للعميل الطالب للتمويل، ويُعدّ تقدير قدرة السداد (Capacité de remboursement) المرتكز الأساسي لهذه المرحلة. ويستند هذا التقدير إلى جملة من المعطيات المالية الموضوعية، في مقدمتها: الدخل الشهري الصافي للعميل ومصادره المختلفة، والالتزامات المالية القائمة كأقساط القروض الأخرى أو الإيجارات، والوضع العائلي والاجتماعي للعميل.

وفي هذا الإطار، تُطبّق وكالة بني صاف معيار "نسبة العبء" (Taux d'effort) المتعارف عليه في الممارسة المصرفية، والذي يقضي بأن لا تتجاوز الأقساط الشهرية المترتبة على التمويل الجديد مُضاعفًا إليها الالتزامات القائمة نسبة 30% إلى 35% من الدخل الشهري الصافي للعميل. وأي طلب يتجاوز هذه النسبة يكون مُعرّضًا للرفض ما لم تُقدّم ضمانات استثنائية كافية.

2. تقييم العقار المُملّك

يُشكل التقييم الصحيح للعقار موضوع التمويل حجر الزاوية في قرار المراجعة العقارية، إذ يُحدد من جهة القيمة الحقيقية للأصل الذي يُعدّ ضمانًا عينيًا للتمويل، ومن جهة أخرى المبلغ الأقصى للتمويل القابل للمنح. وتستلزم عملية التقييم:

- معاينة ميدانية للعقار من طرف خبير مُعتمد لدى المحاكم لتقييم حالته الإنشائية والتقنية.
- تحديد القيمة السوقية الحقيقية للعقار في المنطقة بالاستناد إلى مؤشرات السوق المحلية.
- التحقق من خلو العقار من أي رهن أو حجز قضائي عبر الاستعلام من المحافظة العقارية.
- تحديد نسبة التمويل المسموح بها في ضوء القيمة التقييمية، إذ لا تتجاوز عادةً 80% من

القيمة التقييمية.

3. دراسة المخاطر والضمانات

تُكمّل دراسة المخاطر الصورة التقييمية الشاملة للملف، وتشمل تحليل المخاطر المرتبطة بملاءة العميل (مخاطر عدم القدرة على السداد)، والمخاطر المرتبطة بالضمانات المقدمة (مخاطر تراجع

الفصل الثاني : دراسة حالة الشبايك الإسلامية - بنك الجزائر الخارجي - وكالة بني صاف

قيمة العقار أو صعوبة تصفيته)، والمخاطر المتعلقة بالسياق القانوني للعقار (مخاطر النزاعات القضائية).

وفيما يتعلق بالضمانات المطلوبة، تشترط وكالة بني صاف عادةً:

- رهن العقار الممول من الدرجة الأولى لصالح بنك الجزائر الخارجي لضمان حق البنك في استرداد مستحقاته.
- تأمين الحياة الإلزامي على الشخص المُمَوَّل بوثيقة تأمين تضمن الوفاء بالمستحقات في حالات الوفاة أو العجز.
- ضمانات شخصية إضافية مثل الكفالة العائلية في بعض الحالات التي يرى البنك فيها ضرورة ذلك.

4. هامش الربح في عقود المrabحة

يُحدّد هامش الربح الذي يتقاضاه البنك في عقود المrabحة وفقًا للضوابط الشرعية التالية: أن يكون الهامش معلومًا ومُتفقًا عليه مسبقًا عند إبرام العقد، وأن يكون ثابتًا طوال مدة العقد لا يتغير بتغير ظروف السوق، وأن يكون نسبة من تكلفة الشراء لا من قيمة التأخر في السداد. ويتراوح هامش الربح المطبّق في وكالة بني صاف بين 5% و7% سنويًا من التكلفة الإجمالية للعقار، وهو ما يتوافق مع المعدلات المرجعية المعتمدة على مستوى الجهاز المصرفي الإسلامي في الجزائر.

أولاً-إصدار التمويل ومراحل التفصيلية

تُمثل مرحلة إصدار التمويل الخطوة الأخيرة والأكثر حسماً في مسار المراجعة العقارية، إذ تنتقل فيها العلاقة بين البنك والعميل من طور الدراسة والتقييم إلى طور التعاقد القانوني الملزم وصرف الأموال. وتتم هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات المتتابعة المؤثرة فيما يلي:

1. مرحلة اتخاذ قرار الموافقة

بعد اكتمال الملف الوثائقي وإتمام مرحلة الدراسة التقييمية، تُحال نتائج الدراسة إلى لجنة الائتمان في الوكالة للبتّ في منح التمويل أو رفضه. تتألف هذه اللجنة من: رئيس الوكالة، ومسؤول خلية الصيرفة الإسلامية، ومسؤول قسم التعهدات. وتصدر اللجنة قرارها مُتضماً: المبلغ المُوافق على تمويله، ومدة السداد، وهامش الربح المُدد، والشروط والضمانات المطلوبة.

في حال الموافقة، يُبلغ العميل بقرار الموافقة المبدئية ويُدعى لإكمال ملف الضمانات وإجراءات التوثيق القانوني. أما في حال الرفض، يُبلغ العميل بذلك مع إمكانية تقديم طعن للمديرية الجهوية.

2. مرحلة التوثيق العقدي

تُعدّ مرحلة التوثيق من أدق مراحل إصدار التمويل لما تنطوي عليه من أبعاد قانونية وشرعية بالغة الأهمية. وتشمل هذه المرحلة:

- إعداد عقد الوعد بالشراء (Promise d'achat): وهو التزام مكتوب موقع من العميل يُعلن فيه عزمه شراء العقار من البنك فور امتلاكه.
- إجراء عملية الشراء البنكي: يقوم البنك بشراء العقار المعني من بائعه الأصلي بصفة رسمية وموثقة، إذ يصبح البنك مالكا حقيقيا للعقار للحظة.
- إبرام عقد المراجعة الرسمي: وهو عقد البيع من البنك إلى العميل بالسعر الإجمالي (التكلفة + هامش الربح) يُدرّر لدى موثق ويتضمن شروط السداد.
- توثيق عقد الرهن: يُرهن العقار رسمياً لصالح البنك كضمان على المستحقات المتبقية.
- إبرام عقد التأمين على الحياة لصالح البنك.

3. مرحلة صرف التمويل

بعد استيفاء جميع الإجراءات التوثيقية، تنتقل العملية إلى مرحلة الصرف الفعلي للتمويل. وعلى خلاف القروض التقليدية التي تُدَوّل فيها الأموال إلى حساب العميل مباشرة، فإن صيغة المراجعة تقتضي أن يُدَوّل البنك مبلغ شراء العقار مباشرة إلى حساب البائع الأصلي، وذلك لأن البنك قد أصبح

المالك الفعلي للعقار قبل إتمام عملية البيع للعميل. وهذا الإجراء يُعزّز المصادقية الشرعية للعملية ويمنع اعتبارها قرضاً ربوياً مُقنَّعاً.
4. مرحلة المتابعة وإدارة الملف

لا تنتهي مهام شبك الصيرفة الإسلامية بصرف التمويل، بل تمتد لتشمل متابعة دورية لحالة سداد الأقساط ومراقبة الحساب. ويُعنى هذا الجانب بـ:

- التأكد من انتظامية تحصيل الأقساط في مواعيدها المحددة.
- إعلام العميل مبكراً في حال تأخر عن أداء القسط لتفادي تراكم المتأخرات.
- اقتراح إعادة جدولة الديون في حالات التعثر الظرفي وفق ضوابط شرعية صارمة.
- إعداد تقارير دورية عن جودة محفظة التمويلات وترفعها إلى المديرية الجهوية.

ثانيا: نموذج تطبيقي - دراسة حالة تمويل مرابحة عقارية في وكالة بني صاف

لتوضيح الجانب العملي لآلية تمويل المرابحة العقارية في وكالة بني صاف، نستعرض فيما يلي نموذجاً تطبيقياً مُصمماً على أساس البيانات الميدانية المُجمّعة من الوكالة، مع الإشارة إلى أن أسماء الأشخاص وبعض البيانات الحساسة قد تم تعميمها للحفاظ على سرية المعطيات:

بيانات الملف

اسم العميل (مُعَمَّم)	ع.م. - موظف في القطاع العام
الدخل الشهري الصافي	65.000 دينار جزائري
الالتزامات المالية القائمة	لا يوجد
العقار الموضوع	شقة من ثلاث غرف + مطبخ + حمام، مدينة بني صاف
القيمة التجارية للعقار	5.200.000 دج
قيمة التمويل المطلوب	4.000.000 دج (76.9% من قيمة العقار)
المساهمة الذاتية للعميل	1.200.000 دج (23.1%)
مدة السداد	240 شهراً (20 سنة)
هامش الربح المُطبَّق	5.5% سنوياً

حسابات التمويل

بناءً على المعطيات أعلاه، يُحسب التمويل الإسلامي للمرابحة العقارية وفق الصيغة الإسلامية على النحو التالي:

◀ تكلفة شراء العقار (المبلغ الأصلي): 4.000.000 دج

◀ هامش الربح الإجمالي: $4.000.000 \times 5.5\% \times 20 = 4.400.000$ دج

◀ السعر الإجمالي للبيع بالمرابحة: $4.000.000 + 4.400.000 = 8.400.000$ دج ◀ القسط الشهري الثابت: $8.400.000 \div 240 = 35.000$ دج / شهر

◀ نسبة العبء الشهري: $35.000 \div 65.000 = 53.8\%$

ملاحظة: تتجاوز نسبة العبء المحسوبة المعيار المعتمد (35%)، مما يعني أن الوكالة ستطالب العميل إما بتقصير مدة السداد وزيادة المساهمة الذاتية، أو بتقديم ضمانات استثنائية إضافية، أو بتعديل شروط العقد بما يضمن استدامة قدرة السداد. وهذا المثال يُجسّد بشكل عملي دور التقييم الدقيق في حماية مصالح البنك والعميل في آن معاً.

خلاصة الفصل الثاني

البيئة التشريعية: أثبت نظام بنك الجزائر رقم 20-02 كفاءته كإطار تنظيمي موحد لنشاط الشبايك الإسلامية في بنك (BEA)، مع بروز حاجة ملحة لسد الفراغ التشريعي المتعلق بإدارة السيولة الإسلامية وآليات الرقابة الشرعية المستقلة.

النتائج الجوهرية المتمخضة عن الدراسة الميدانية لشباك الصيرفة الإسلامية ببنك الجزائر الخارجي (BEA) - وكالة بني صاف (075) مختصرة ومباشرة:

- النتيجة الأولى: أثبت نظام بنك الجزائر رقم 20-02 نجاعته في ضبط وتوحيد نشاط الشباك الإسلامي، مع بقاء فجوة تشريعية تخص أدوات إدارة السيولة والرقابة الشرعية المستقلة.
- النتيجة الثانية: حقق الشباك طفرة نمو كمية (إلى غاية أبريل 2026)؛ حيث بلغت الموارد المستقطبة 320,298,442.66 دج (416 حساباً) متجاوزة الهدف السنوي بثلاثة أضعاف، وبلغت التمويلات 60,925,262.95 دج (77 ملفاً) متخطية الهدف المسطر، مما يعكس طلباً اجتماعياً قوياً.
- النتيجة الثالثة: انحصار المحفظة التمويلية الفعلية للوكالة في صيغتين فقط: المرابحة العقارية (18.8 مليون دج) ومرابحة البضائع الاستهلاكية (42 مليون دج)، مقابل غياب تام للصيغ الأخرى كالإجارة والمشاركة والسلم.

الخاتمة العامة

في ختام هذه الدراسة العلمية الموسومة بـ "واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (BEA)"، نصل إلى حيز صياغة الاستنتاجات الكلية ومقاربة الفرضيات المطروحة في الضوء التحليلي للجانبين النظري والتطبيقي.

لقد ركز البحث على استقراء التحولات التشريعية العميقة التي أحدثها نظام بنك الجزائر رقم 02-20، وتوجها القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23، لغرض تقييم مدى قدرة المنظومة المصرفية العمومية على استقطاب الكتلة النقدية الموازية وتحقيق الشمول المالي بالتطبيق على عينة من الشبكة الوكالية لبنك الجزائر الخارجي.

أولاً: إلى ماذا توصلنا؟

- توصلت الدراسة إلى أن البيئة القانونية المصرفية في الجزائر شهدت قفزة نوعية حقيقية باعتراف المشرع بالهوية المستقلة للعمليات البنكية الإسلامية، وفصلها تشريعياً وإجرائياً عن آليات الفائدة التقليدية، مما منح البنوك العمومية الغطاء الشرعي لإطلاق خدماتها.
- تساهم التعديلات التشريعية بشكل مباشر في التوسع الكمي والهيكل للقطاع المصرفي؛ حيث نجح بنك الجزائر الخارجي (BEA) في هندسة شبابيك إسلامية متخصصة لاقت إقبالا لافتاً من الجمهور نظراً لحساسيته الدينية العالية تجاه المعاملات الربوية.
- توصلنا إلى أن الصيرفة الإسلامية في بنك (BEA) تلعب دور الوسيط المالي الاستثماري الحقيقي، عبر ربط التمويلات بأصول مادية ملموسة (عقارات وتجهيزات) تدعم الاقتصاد الفعلي، بدلاً من الاقتصار على الإقراض النقدي البحت.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية (BEA - وكالة بني صاف

أفرزت الدراسة التطبيقية الميدانية المجرية على مستوى الشباك الإسلامي لوكالة بني صاف التابعة للمديرية الجهوية بعين تموشنت نتائج جوهرية محددة (إلى غاية أبريل 2026):

- **مؤشرات استقطاب الموارد:** حقق الشباك طفرة نمو كمية استثنائية باستقطابه مبلغاً إجمالياً قدره 320,298,442.66 دج موزعة على 416 حساباً، متجاوزاً الهدف السنوي المسطر له (101 مليون دج) بأكثر من ثلاثة أضعاف.

- **مؤشرات منح التمويل:** بلغت التمويلات الفعلية الممنوحة 60,925,262.95 دج من خلال 77 ملفاً مقدماً، متخطيةً بذلك العتبة المستهدفة (42.75 مليون دج)، مما يُعد مؤشراً قاطعاً على حجم الطلب الاجتماعي المتنامي في المنطقة.

- **هيكلية وتمركز المحفظة:** تبين أن التمويلات الممنوحة تنحصر كلياً في صيغتين فقط: المرابحة العقارية (4 ملفات بقيمة 18.8 مليون دج) ومرابحة البضائع الاستهلاكية (73 ملفاً بقيمة 42 مليون دج)، في مقابل غياب تام للصيغ التمويلية والتشاركية الأخرى (كالإجارة، السلم، والمشاركة).

- **السلامة الشرعية والإجرائية:** أثبت التحليل التطبيقي لعقد المرابحة العقارية التزام الشباك التام بالضوابط الفقهية المقررة من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء، خاصة في جوانب: التملك المسبق الحقيقي للأصل من قبل البنك، ثبات هامش الربح، والتوثيق القانوني السليم للعقود.

ثالثاً: آفات الدراسة (التحديات والمعوقات المرصودة)

بالموازاة مع المؤشرات الإيجابية، أكدت الدراسة الميدانية صحة الفرضية الثانية بوجود جملة من "الآفات" والهواجس الهيكلية التي تكبح الصعود المثالي لتجربة بنك الجزائر الخارجي (BEA)، وتتمثل في:

- **آفة الازدواج الضريبي:** لا تزال آليات التمويل الإسلامي (كالمرابحة والإجارة) تتحمل عبء الرسوم الجبائية المتكررة نتيجة نقل ملكية الأصل مرتين، مما يرفع التكلفة النهائية للمنتج ويضعف تنافسيته أمام القروض التقليدية.

- **آفة غياب أدوات إدارة السيولة:** تواجه الشبابيك الإسلامية معضلة حقيقية في إدارة فوائدها المالية أو تغطية العجز الطارئ، جراء غياب سوق نقدية إسلامية بينية (Interbank) وتأخر إصدار صكوك سيادية إسلامية كبديل شرعي لسندات الخزينة التقليدية.

- **آفة نقص التأهيل البشري المتخصص:** يعاني العنصر البشري من فجوة تكوينية بحكم حداثة التجربة؛ حيث تفتقر الكثير من الكوادر الإدارية والمصرفية إلى التكوين الثنائي الجامع بين التقنية

البنكية الحديثة وفقه المعاملات المالية المعاصرة.

- آفة ضعف الوعي الثقافي والتسويقي: رصدت الدراسة خلطاً مفاهيمياً لدى شرائح واسعة من العملاء يربط بين المنتجات الإسلامية والتقليدية تحت ذريعة "تقارب الكلفة"، مع ضعف الاستراتيجيات التسويقية الموجهة لتوضيح الفروق الجوهرية في طبيعة العقود وتحمل المخاطر

رابعاً: الآفاق والتوصيات الاستراتيجية

بناءً على تشخيص هذه الآفات والنتائج، يوصي البحث بتبني حزمة من المقترحات لتأمين آفاق صعود الصيرفة الإسلامية في بنك (BEA):

1. الإصلاح الجبائي: مراجعة التشريعات الضريبية وإدراج قوانين مالية تكفل "الحياد الضريبي" للمنتجات الإسلامية وتمنع الازدواج الجبائي.
2. تفعيل الهندسة المالية: إسراع البنك المركزي في إصدار صكوك استثمارية سيادية وإيجاد أدوات متوافقة لامتناس فائض سيولة الشبابيك الإسلامية.
3. تطوير رأس المال البشري: بناء شراكات التدريب المستدام وتكثيف الدورات التخصصية لموظفي الشبابيك لرفع الكفاءة التشغيلية والشرعية.
4. التحول الرقمي للتسويق المصرفي: إدراج حلول الصيرفة الرقمية الإسلامية (Banking Digital) لتبسيط الإجراءات، مع تبني حملات إعلامية تبرز الهوية الحقيقية لهذه العقود.
5. تنويع المحفظة الاستثمارية: الخروج تدريجياً من عباءة "المراوحة" كأداة شبه وحيدة، والتوجه نحو تفعيل الصيغ التشاركية ذات الأثر التنموي القوي كالمشاركة والمضاربة لتلبية تطلعات المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع : باللغة العربية:

- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، دليل المصطلحات المصرفية الإسلامية، القاهرة، 2019.
- البديل الجزائرية، «الصيرفة الإسلامية في الجزائر نظام مصرفي مبتكر وتحديات مستقبلية»، متاح
- 2023.سبتمبر ، www.elbadil.com على
- البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2023، جدة، المملكة العربية السعودية، 2023.
- الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثامنة، 2002، ج. 5.
- النجار، أحمد، بنوك بلا فوائد: تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976.
- المصري، رفيق يونس، المصارف الإسلامية، دار القلم، دمشق، 2012
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1994، مادة «صرف»، ج. 9.
- بلغرة، عبد اللطيف، المنظومة المصرفية الجزائرية: الإصلاح والتحديات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017.
- بنك الجزائر، النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 2020، المادة 2.
- بنك الجزائر، النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 2020.
- بوجال، محمد، الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الواقع والآفاق، منشورات جامعة وهران، 2018.
- بوزنيط، غالية وطويطو، محمد، «نحو إطار قانوني فعال لتوطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: التجربة الماليزية نموذجاً»، المنصة الجزائرية للبحث العلمي ، المجلد 7، العدد 2، 2021.
- تقرير بنك الجزائر حول «تحديات تنمية الكفاءات في القطاع المصرفي الإسلامي»، منشور على

الموقع الرسمي لبنك الجزائر، الجزائر، 2022.

– صديقي، محمد نجاة الله، المصرفية الإسلامية: النظرية والتطبيق، ترجمة محمد زهير السمهوري، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2000.

– عبدلي، حبيبة، «الصيرفة الإسلامية في الجزائر: واقع وتحديات»، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة سكيكدة، العدد 7، 2022.

باللغة الأجنبية:

– El-Hawary, D., Grais, W. & Iqbal, Z., «Regulating Islamic Financial Institutions: The Nature of the Regulated», World Bank Policy Research Working Paper, No. 3227, Washington D.C., 2004.

– IMF, «Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options», IMF Staff Discussion Note, SDN/15/05, Washington D.C., April 2015
IFSB

– Islamic Financial Services Industry Stability Report 2023, Kuala Lumpur, Malaysia, 2023

– Labib, Subhi Y., «Capitalism in Medieval Islam», The Journal of Economic History, Vol. 29, No. 1, Cambridge University Press, 1969.



البنك الإسلامي
Finance Islamique

« les produits de financement en Finance Islamique: Principes, Mécanismes et Application pratiques »

15-16 décembre 2024 / Centre de Formation Miramar

Animée par: LACHI Imane

I. Les principes de base de la Finance Islamique

- 1- les principaux Interdits en Finance Islamique.**
- 2- le partage des Pertes et Profits.**
- 3- l'adossement à un Actif réel.**

11. Interdiction de l'intérêt الربا

L'Intérêt est définie comme tout excédent et/ou report d'échéance dans le cadre d'échange des Fonds (Riba Al Nassi'a).

ربا النسبة هي الزيادة المشروطة مقدما على رأس المال مقابل الأجل أو على تمديده

Les principales sources légales

قال -جل وعلا:-

«ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا»
[البقرة: 275]

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

« اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، و أكل الربا، و أكل مال اليتيم، و التولي يوم الزحف، و قذف المحصنات الغافلات المؤمنات».

قاعدة فقهية

كل قرضٍ جر نفعًا فهو ربا،
المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً يحل حرما أو يحرم حلالا.

**Le Riba de type
Al Nassi'a**
ربا النسيئة

Le Riba du Prêt
ربا القرض

**Le Riba de la
dette**
ربا الديون

Exiger le surplus au
moment de l'octroy du pret

Exiger le surplus en contre
partie du report de
l'échéance

12. Interdiction de Gharar

Le Gharar représentant l'incertitude excessive ou le risque imprévisible dans une transaction.

الغرر هو جهالة العاقبة، ما كان له ظاهر يغر المشتري و باطن مجهول.

Les principales sources légales

حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الحصة، و عن بيع الغرر

قاعدة فقهية

الغرر الكثير يفسد العقود

الجهالة توجب فساد العقود إذا كانت مفضية الى نزاع مشكل.

Les types de Gharar



A diamond-shaped icon with a double border. The word "Gharar" is written in the center.

- ✓ Négligéable
- ✓ Minimale

Acceptable



A circular icon with a double border. The word "Gharar" is written in the center.

- ✓ Excessif
- ✓ Pouvant rendre les transactions illicites

Illicite ?

Gharar excessif

Exemple

- Les cartes de réduction;
- Les concours SMS;
- La location pour une durée indéterminée;
- La vente du poisson dans la mer;
- Les contrats d'assurance conventionnelle.

13. Interdiction des transactions illicites

Le droit Islamique interdit certaines transaction et activités financières qui ne respectent pas la Morale Islamique et l’Ethique.

قاعدة فقهية

الأصل في الأشياء الإباحة
وسائل الحرام حرام
المحافظة على مقاصد الشريعة الإسلامية

Exemples

- Le stockage الاحتكار
- La vente avec vice caché البيع بعيب خفي
- La vente de ce qu'on ne possède pas بيع ما لا تملك
- La vente de celui qui est dans le besoin المضطر بيع المضطر
- Aller au devant des commerçants الركبان تلقي
- La vente Najach بيع النجاش

2. le partage des Pertes et Profits

Dans la finance islamique, il est interdit de garantir un profit fixe, car cela serait considéré comme de l'intérêt (RIBA).

Le partage des profits doit être basé sur les résultats réels de l'activité ou de l'investissement.

Si la banque ne génère pas de profits aucune partie ne doit en recevoir.

قاعدة فقهية

الغنم بالغرم والخراج بالضمان

3. Adossement à un Actif Réel

L'adossement à un actif réel signifie que chaque transaction ou investissement doit être lié à un bien tangible.

Cela peut être un bien immobilier, une marchandise, un projet de construction, ou tout autre actif physique ayant une valeur économique tangible.

I. Les principes de bases de la Finance Islamique

Interdiction de
l'Intérêt
الربا

Adossement à un
actif tangible

Interdiction des
Transactions
illicites
المعاملات المحرمة

Interdiction de
L'incertitude
الغرر

Partage des
pertes et des
profits

III. Produits de Financement Islamique commercialisés par la BEA

les Instruments de la Finance Islamique



1.la Mourabaha

La Mourabaha est un contrat de vente très utilisé dans la finance islamique, basé sur le principe de vente avec un prix majoré. Dans ce contrat la Banque achète un bien (par exemple un bien immobilier, une voiture ou un équipement) et le revend à son client avec une marge bénéficiaire clairement définie.

Norme Charaïque N°8

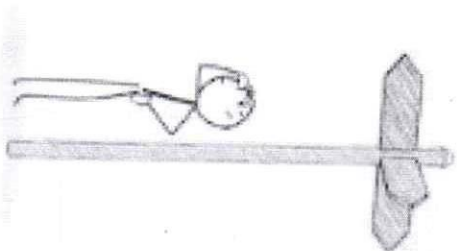
Article 05 de l’Instruction BA 03-2020 du 02/04/2020.

Légitimité de la Mourabaha

- قال تعالى «ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا و احل الله البيع و حرم الربا» سورة البقرة الآية 275
- من السنة «الذهب بالذهب، و الفضة بالفضة، و الشعير بالشعير، و التمر بالتمر، و الملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد»

- الاجماع، لقد أجمع جمهور الفقهاء علي جواز بيع المراجعة و قد تعامل بها المسلمون في سائر العصور دون اعتراض.

Les étapes de la Mourabaha



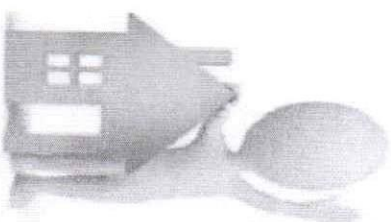
Client

La Promesse
الوعد

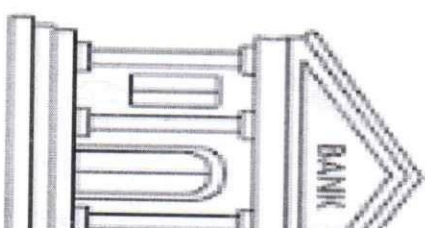
La détention
التملك

La vente
البيع

Transfert de
propriété
نقل الملكية



**Propriétaire du
Bien**



Agence B

